جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع

تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية -عين تموشنت-

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

اعداد الطالبتين:

العيهار اميرة نور

بلعباس احلام

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذة:	**منقوري منال ابتسام**	**رئيسا**
الأستاذ:	**زايدي أوسامة شهاب**	**مشرفا**
الأستاذ:	**بن سليمان نجيب**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2022-2023

الشكر و التقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد...

إنه لمن دواعي الاعتزاز والشرف أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل

من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر:

الاستاذ الفاضل زايدي اوسامة شهاب الذي كثيرا ما تحمل عناء

الاشراف بالتوجيه والنصيحة.

الاهداء

الى عائلتي

أبي ... حفظه الله

والدتي ... أطال الله في عمرها.

اخي وأخواتي

وكل أفراد العائلة من قريب أو من بعيد.

الى كل من ساعدنا من قريب او من بعيد ... اهدي هذا العمل المتواضع.

اميرة نور

الاهداء

أهدي هذا البحث

إلى والدي العزيزين

إلى إخوتي وصديقاتي

إلى كل من ساعدني في إنجاز

هذا العمل.

احلام

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية الى معرفة الاستراتيجية التي تستخدمها البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولإعداد هذه الدراسة اخذنا عينة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت. ومن مخرجات برنامج MAXQDA 2020 المستعمل في التحليل توصلنا الى ان البنوك في الجزائر تميل بشكل متزايد إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولها استراتيجية خاصة تعتمدها في تمويل هذه الشركات، وتعتمد استراتيجية البنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل الشركات الناشئة على عدة محاور أساسية، منها تطوير منتجات تمويلية متنوعة تلائم احتياجات الشركات الناشئة، بالإضافة إلى توفير مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية المخصصة للشركات الناشئة. ويعمل البنك على تقديم حلول تمويلية مبتكرة تساهم في تمكين الشركات الناشئة ودعم نموها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل البنكي.

Summary:

The current study aimed to find out the strategy used by Algerian banks in financing small and medium enterprises. To prepare this study, we took a sample of the Bank of Agriculture and Rural Development of Ain Temouchent. Among the outputs of the maxqda2020 program used in the analysis, we concluded that banks in Algeria are increasingly inclined to support small and medium-sized companies, and they have a special strategy to adopt in financing these companies. Diverse to meet the needs of startups, in addition to providing a full range of banking services for startups. The bank provides innovative financing solutions that contribute to empowering startups and supporting their growth.

Keywords : small and medium enterprises, bank financing.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة: .....أ–ت

الفصل الاول: النظريات الادبية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 4

تمهيد 5

المبحث الأول: الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 6

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة. 6

المطلب الثاني: قيود تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. 7

المطلب الثالث: مفهوم ومحددات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. 7

المطلب الرابع: مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 9

المطلب الخامس: مصادر التمويل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 11

المبحث الثاني: الدراسات السابقة. 12

المطلب الأول: الدراسات العربية..... 13

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... 16

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة. 17

خلاصة الفصل..... 19

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية –عين تموشنت–لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....20

تمهيد 21

المبحث الأول: منهجية الدراسة: 22

المطلب الأول: الطريقة المتبعة..... 22

المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات والمعلومات 23

المبحث الثاني: تحليل بيانات المقابلة 24

المطلب الأول: النظرة الاستراتيجية للبنك حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 24

المطلب الثاني: تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 29

المطلب الثالث: العوامل الديموغرافية للمجيبين المسؤولين عن التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... Erreur ! Signet non défini.

خلاصة الفصل الثاني 36

خاتمة 38

قائمة المراجع 40

قائمة الملاحق..... 45

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النظرة الاستراتيجية.	24
02	قسم خاص للتعامل مع م ص م.	25
03	معيقات اندماج البنك مع م ص م.	25
04	دوافع تمويل البنك في خدمة م ص م.	26
05	معايير تعريف البنك للمؤسسات ص م.	27
06	الشكل الهرمي لكود نظرة الاستراتيجية	27
07	استقلالية القرار.	28
08	طلب البنك للبيانات المالية من م ص م.	28
09	أنواع التمويل المقدمة من طرف بنك BADR.	29
10	العوامل المؤدية لرفض طلبات الإقراض.	30
11	منح الائتمان.	31
12	معلومات أخرى عن تقييم الجدارة الائتمانية.	31
13	أنواع الضمانات	32
14	طلب البنك الضمان من عدمه	32
15	العوامل المؤثرة على منح القروض لم ص م	33
16	الشكل الهرمي لتمويل البنك م ص م	34
17	السن	34
18	المستوى التعليمي	35

35	سنوات الخبرة	19

قائمة المختصرات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	م ص م
small and Medium Enterprises	SMEs
Banque de l'agriculture et du développement rural	BADR
Petite et moyenne entreprise	PME

المقدمة

توطئة:

يسعى العالم بثبات لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيه، لذلك سترى بعض الدول تسير بسرعة لتحقيق حياة اقتصادية لائقة لأكبر عدد ممكن من المواطنين، من خلال مختلف الوسائل والأساليب، وقد كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الوسائل، فقد باشرت الدول النامية والضعيفة ذات الموارد المحدودة، والإمكانيات السائدة والمتخلفة في السعي لاستخدام المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمفتاح لتحقيق المزيد من الأهداف والرفاه الاقتصادي لمواطنيها (طشطوش، 2012، ص03).

ففي السنوات الأخيرة أصبحت معظم البلدان ولا سيما الجزائر، تدرك بشكل متزايد الدور المهم الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة دخل الفرد والدخل الوطني، وقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام كبير من خلال إعادة تأهيل هذه المؤسسات وتحسين أدائها وضمان استدامتها في ضوء هذه التحولات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، هناك العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك تلك المتعلقة بمناخ الاستثمار، وغيرها من العوائق ذات الصلة بالتمويل. لكن على الرغم من الخصائص التي تنفرد بها الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لازالت تواجه عدة عقبات تتعلق اساسا بافتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للضمانات الكافية التي تشترطها البنوك والمؤسسات المالية، وارتفاع تكلفة التمويل التي تتماشى مع الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها. (بزيو وغفصي،2020، ص50).

الإشكالية:

ماهي الاستراتيجية التي تستخدمها البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

اسباب اختيار الموضوع:

لعل من اهم اسباب اختيار الموضوع الميول الشخصي للتعرف على استراتيجيات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهم العقبات التي تواجه تنميتها في الجزائر خاصة من ناحية تمويلها، وكذلك مدى الاهتمام الكبير من الباحثين والمتخصصين في هذا المجال كونها تساهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المنهج المتبع في الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم تغطية البحث وفقا للمناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع بصفة عامة وموضوع بحثنا بصفة خاصة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي قصد استيعاب الإطار التصوري وفهم معالم الموضوع بغرض إعطاء فكرة واقعية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض مفاهيمها، خصائصها وأهميتها، وكذا إبراز واقع إشكالية تمويل هذا النوع من المؤسسات، اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج الوصفي ودراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

معرفة صعوبات ومشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توجيه الأنظار إلى استراتيجية البنوك في التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أهمية البحث:

إبراز اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ابراز استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة:

لقد اشتملت حدود دراستنا في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية عين تموشنت.

صعوبات البحث:

واجهتنا صعوبات أثناء دراستنا للموضوع نذكر منها:

صعوبة في تنظيم المقابلة مع المسؤولين عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هيكل البحث:

لإنجاز الدراسة ومعالجة إشكالية البحث، سنقسم البحث الى فصل نظري وفصل تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة.

الفصل الأول: وهو بعنوان "الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ويتناول هذا الفصل مبحثين في المبحث الأول سنتطرق الى مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض مفاهيم، واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عرض قيود تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة الى ماهية التمويل وكذا

احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نتطرق لدراسة مصادر التمويل التقليدية والحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اما في المبحث الثاني نعرض بعض الدراسات العربية والاجنبية التي تطرقت الى نفس موضوعنا، ونبين اوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة، ثم نختم الفصل بخلاصة حول النتائج المتوصل إليها من محتوى الفصل.

الفصل الثاني: ويحمل عنوان دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانقسم الى مبحثين حيث سنقوم أولا بتقديم منهجية الدراسة، ثم بدراسة استراتيجية بنك BADRفي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عين تموشنت، وذلك بالاستعانة بالبيانات المقدمة من طرف المسؤولين عن التمويل في البنك، ونختم الفصل بخلاصة عامة للفصل الثاني.

وفي نهاية البحث نعرض خاتمة عامة تمثل خلاصة شاملة لمحتوى المذكرة مرفوقة بالاستنتاجات العامة، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تقديم حلول للإشكالية القائمة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الاول:

النظريات الادبية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعتبر الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأمور التي يحتاجها قطاع الأعمال في معظم البلدان. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني للعديد من الدول، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم مصادر التمويل المتاحة لها بالإضافة إلى العوائق التي تواجهها في الحصول على التمويل اما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة من جوانب عديدة.

المبحث الأول: الإطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول سواء الكبرى المصنعة او النامية، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية وصعوبات تمويلها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة:

لا يزال مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير جدلا بين المهتمين بأمرها من أفراد ومؤسسات وهيئات، وذلك لصعوبة تحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الكبيرة، اذ انّ تعريفها يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف ودرجة التنمية لكل دولة (أبو عبده،2005، ص41).

أولا: تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها مؤسسة تشغل ما بينّ 10 إلى 49 عامل، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار جزائري.

تعرف المؤسسة المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين50إلى 250 عامل، يكون رقم أعمالها السنوي أربعمائة (400) مليون دينار جزائري الى اربع (04) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار جزائري. نلاحظ أن المشرع الجزائري ركز في تعريفه للم ص م على ثالث معايير وهي:(المشرع01، 2017، ص06)

- معيار عدد العمال
- معيار رقم الاعمال أو الحصيلة السنوية.
- معيار الاستقلالية المالية.

ثانيا: اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ازداد اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها محرك رئيسي وإحدى الدعائم الأساسية للنمو الاقتصادي في اي دولة في العالم، وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأسباب التالية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل والتقليل من مشكلة البطالة، اذ تعتبر من اهم القطاعات الخالقة لمناصب الشغل الجديدة (لخلف ،2003-2004، أطروحة دكتوراه ص56).
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاليات الفعالة في انتاج وتوفير السلع وخدمات منخفضة السعر والتكلفة خاصة لقطاع المواطنين ذوي الدخل المنخفض (الاسرج،2018، ص19).
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها الى استثمارات في مختلف

القطاعات، فهي عبارة عن وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة مدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني (عياش ،2011-2012، أطروحة دكتوراه ص35).

المطلب الثاني: قيود تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر المعوقات التمويلية وصعوبة الحصول على مصادر التمويل المختلفة أحد أكبر المعوقات التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يمكن تحديد المشكل التمويلي الذي تعاني من المؤسسات ص م في نقص السيولة الازمة لتلبية احتياجاتها في الوقت الملائم، خاصة فيما يتعلق بالتمويل من المصادر الخارجية(معيزة، أطروحة دكتوراه، 2015-2016).

محددات مرتبطة بالضمانات والتكاليف:

بالنظر إلى أهمية القرض البنكي كمصدر تمويلي خارجي نجد أن عنصر التكلفة يعتبر أخطر تلك العناصر المتداخلة فيما بينها والمؤثرة في محدودية التمويل بهذه القروض وذلك فضال عن عنصر الضمانات.

ففيما يتعلق بتكلفة القرض البنكي المتضمنة لسعر الفائدة وعناصر أخرى والتي تتميز بالارتفاع، فقد أضحت تشكل عائقا أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحد من التمويل لهذه القروض بالحجم والشروط الملائمة. والملاحظ أن البنوك التجارية في الجزائر تستخدم سياسة صارمة فيما يتعلق بالفوائد بما يضمن لها تحقيق أرباحا معتبرة من خلال الفروقات بين فوائد المودعين وفوائد المقرضين، دون أن تساهم في تفعيل وتوسيع إنشاء المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منه، كما ولازالت البنوك في الجزائر قاصرة على ممارسة الوظيفة التقليدية المتضمنة لمفهوم الاقتراض لأجل الاقتراض بما يعني القيام فقط بدور الوسيط بين المقترضين والمقرضين للأموال وهو ما يشكل عائقا كبيرا أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطوير مثيلاتها من المؤسسات القائمة (بريبش، 2006).

المطلب الثالث: مفهوم ومحددات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من خلال هذا المطلب نحاول توضيح مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الأهمية التي يكتسيها التمويل باعتباره أهم الوسائل التي تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البقاء واستمرار نشاطها.

اولا: تعريف التمويل:

يعتبر التمويل من الوظائف الأساسية للمؤسسة، اذ يعتبر بانه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال، واختيار وتقييم هذه طرائق والحصول على أفضل مزيج فيما بينها بطريقة تتناسب مع كمية ونوعية الأموال واحتياجات والتزامات المؤسسة (معراج والحاج سعيد، 2013، ص 15).

يُعرّف التمويل أيضًا على أنه توافر الأموال في الوقت المناسب، أي عندما تكون المؤسسات في حاجة ماسة إلى الأموال، حيث يساعد التمويل الأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج لفترة زمنية معينة (شاهين محمد، 2017، ص 33).

من خلال هذه التعريفات، يمكن القول إن التمويل هو توفير النقود وتنفيذ المشاريع الاقتصادية وتطويرها، حيث أنه يشمل مبالغ نقدية، وليس سلعًا وخدمات، ويصل إلى قيمة معلنة في وقت محدد، بهدف التطوير في الوقت المناسب المشاريع العامة والخاصة (غياث شيخة، 2017، ص 12).

ثانيا: اهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر التمويل من اهم الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك يرجع الى حاجة الاقتصادية الى السلع والخدمات التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث أصبح التمويل علما لاتخاذ القرارات والأساليب كطريق لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتمثل في الحصول على أكبر عائد من الأموال المستخدمة في مختلف الأصول، ومن هذا المنطلق نقول إن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في: (عبد الحميد،2009، ص165).

- القدرة العالية على تنمية الاقتصاد.
- يساهم في تحقيق اهداف المؤسسة من اجل اقتناء او استبدال المعدات (معراج والحاج سعيد،2013، ص16).
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- مواجهة البطالة وتوفير مناصب الشغل وتطوير مستوى المعيشي للأفراد.
- تضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- المساهمة في استقرار سعر الصرف.
- التوسع في قاعدة الملكية في القطاع الخاص وانتشار ثقافة العمل الحر (عبد الحميد،2009، ص165).

ثالثا: محددات المفاضلة بين مصادر التمويل:

تجدر الإشارة إلى أن قرارات التمويل تأخذ في الاعتبار عاملين أساسين: هما التكلفة والمخاطرة، فالتمويل أقل تكلفة عادة وهو أول ما يستخدم، غير أنه ينبغي أن نشير إلى أنه عند المفاضلة بين مختلف مصادر التمويل يقتضي الأخذ بعين الاعتبار ما يلي: (طلحي،2006-2007، ص45).

- حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسات والفترة الزمنية التي سيتم توظيف الأموال خلالها.
- توافق مصادر الأموال لأوجه استخدامات توظيف هذه الأموال.
- أجال التسديد وتزامنه مع المتدفقات المتوقع تحقيقها من تشغيل الموجودات الممولة.
- القيود التي يفرضها الممولون على المؤسسات المقترضة كشروط عدم الاقتراض الإضافي، عدم التوزيع الأرباح ..... الخ.

المطلب الرابع: مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من اهم المشاكل التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اذ تعتبر مصادر التمويل التقليدية من اهم التمويلات المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستمر، وسوف نعرض اهم انماط التمويل التقليدية

اولا: التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي اهم مصدر من مصادر التمويل الداخلي في المؤسسة اذ يلعب دورا أساسيا في سياسة التمويل للمؤسسة سواء في المدى القصير أو الطويل، بحيث تلعب نتيجة الدورة دورا هاما في تمويل المؤسسة ذاتيا، فهي ترتبط بدرجة نموها وتطورها، غير أنها ليست المصدر الوحيد للتمويل الذاتي داخل المؤسسة، بل توجد عناصر أخرى نذكرها فيما يلي :(بن خيرة وبوخلوة،2013ص98).

1: الارباح المحتجزة: تمثل مصدر هاما للتمويل الذاتي. تلجا اليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل وتمثل الارباح المحتجزة للرصيد التراكمي لذلك الجزء من الارباح السنوية الذي لم يوزع على ملاك الشركة (الساحل،2019، ص65-67).

2: الاحتياطات: تمثل جزءا من الارباح، تدعم المركز المالي للمشروع لمواجهة المخاطر المستقبلية كارتفاع التكاليف الاستثمارية في المستقبل عما هو مخطط له اثناء فترة الانشاء. يتم حجز الاحتياطات اما بمقتضى القانون او النظام الاساسي للمؤسسة، او قد يتم تكوين الاحتياطات بقرارات صادرة من مجلس الادارة وبموافقة الجمعية العمومية للشركة كالاحتياطات التوسعات والتجديدات.

3: الاهتلاكات: تمثل عنصر اساسي في التمويل الذاتي للمؤسسة، وهي الخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات ولحفض هذا النوع من التمويل من اثار هبوط قيمة النقود يتدخل المشرع بفرض طرق معينة لحساب اقساط الإهتلاك.

4: المؤونات: تعرف المؤونة على انها انخفاض من نتيجة الدورة المالية ومخصصة لمواجهة الاعباء والخسائر المحتملة الوقوع، كما تعرف على انها انخفاض غير عادي في قيمة الاصول وعلى المؤسسة ان تسعى لتفادي الانخفاض.

ثانيا: التمويل بواسطة القروض البنكية:

الفرع الأول :مصادر تمويل قصيرة الأجل

1-الائتمان التجاري:

يعرف بأنه نوع من أنواع التمويل القصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع او الموارد الأولية تلجا اليه في حالة عدم كفاية راس المال العامل لمواجهة الاحتياجات الجارية ويقدم في صورة قروض وتسهيلات مصرفية الى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي او الخارجي سواء كانوا افراد او هيئات حكومة (السعايدية، فضال،2004، ص64).

2- الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات وخصوصا الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال، أو تقديم تعهدا من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين (مفلح،2009، ص145).

الفرع الثاني: مصادر تمويل متوسطة وطويلة الأجل:

1 – القروض:

وهي القروض التي تمنحها المؤسسات المالية وغيرها من المنشآت وهي قروض محددة المدة، وتتحدد شروط تسديدها، والفائدة المدفوعة في ضوء التفاوض بين المشروع والجهة المانحة (خلف صقر،2020، ص94).

وتعتبر البنوك أحد مصادر التمويل الهامة بالنسبة للشركات حيث تستطيع الشركات الحصول على التمويل اللازم لعملياتها من خلال الاقتراض البنكي المباشر وعلى الرغم من تعدد أشكال الائتمان المصرفي الذي يمكن منحه للشركات من الكمبيالات المخصومة والاعتمادات المستندية والكفالات وقروض رأس المال لعامل وغيرها، الا أن القروض البنكية الطويلة الأجل تعتبر الأكثر تأثيرا على هيكل التمويل في المنشأة لأنها عادة ما تكون بمبالغ كبيرة وتستمر لفترة طويلة من الزمن (ساحل،2019، ص 78).

1 – 1: مزايا وعيوب التمويل بالقروض البنكية:

من مزايا استخدام القروض البنكية كمصدر للتمويل: (محمد ساحل، 2019، ص 79).

- التكلفة معروفة مسبقا وهي تمثل الفائدة المدفوعة على رأس المال المقترض
- تجنب ذوبان رأس المال وفقدان السيطرة على الشركة من قبل المالك الحاليين.

1-2عيوب استخدام القروض البنكية كمصدر للتمويل: (محمد ساحل، 2019، ص 79).

- تتسبب في زيادة المديونية وفي بعض الحالات تسبب اختلال التوازن المالي بين الديون وأموال الملكية.
- المصاريف المالية المتعلقة بالفوائد لها تأثير سلبي على النتائج المستقبلية للشركة.

2- الاسهم:

وهي النوع الشائع من الصكوك الملكية، والتي تكون في مجموعها رأس مال الشركة والتي يعتبر مالكوها مالكين للشركة المصدرة لها، وتتميز الأسهم العادية بأن لها تاريخ استحقاق محدد فهي مستمرة طالما أن الشركة قائمة، ولأصحابها حق التصويت في الجمعية العمومية للشركة، ويحصل حامل السهم على عائد متغير طبقا لما تحققه الشركة من ربح (خلف صقر، 2019، ص 94).

3-السندات:

تعتبر السندات أداة تمويل تلجأ اليها المؤسسات الاقتصادية لجمع الأموال لتمويل مشاريعها، ويعرف السند على انه عقد او اداة دين طويل الأجل، تصدره الشركات او الحكومة، وطبقا لهذا العقد يقبل المقترض (مصدر السند) أن يدفع قيمة السند مع الفوائد المستحقة في تواريخ محددة لحامل السند، ويحمل السند قيمته الإسمية وتاريخ استحقاق معين ومعدل فائدة محدد (محمد شاهين، 2017، ص 192).

المطلب الخامس: مصادر التمويل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر التمويل الذاتي والائتمان التجاري والمصرفي والبنكي أهم مصادر التمويل، إلا أنه استحدثت وسائل ومصادر أخرى تعتمدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم لنشاطها، والتي سوف نعرضها فيما يلي:

اولا: التأجير التمويلي:

يُعد "التأجير التمويلي" وسيلة مبتكرة لكي تحصل المنشآت الصغيرة، والمتوسطة على رأس مال متوسط الأجل، والتأجير التمويلي" عبارة عن عقد يسمح بموجبه للمشروع الصغير باستخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر، والذي يحتفظ بملكية الأصل، ولأن شركة التأجير التمويلي تحتفظ بملكية الأصل فتعتبر حينئذ دفعات التأجير تكاليف تشغيل أكثر منها رسوم تمويل، وفي نهاية مدة التأجير (3- 5 سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ معين (لخلف،2019، ص96).

ثانيا: حاضنات الأعمال:

أنها العملية التي يتم بموجبها ضم الشركات الصغيرة أو المبتدئة من قبل شركات كبيرة بسبب نقص رأس مال الشركة الصغير و/أو عدم كفاية خبرة العاملين فيها.

العملية الوسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو المنظمات الأعمال وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين أو المنظمين (الرياديين،Entrepreneurs) بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع وبالتالي فإن حاضنة الأعمال تعد برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة، ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص الاستثمار وتخفيض المخاطرة فيها (الدوري وعلي صالح،2009، ص411).

أهداف حاضنات الأعمال:

تسعى حاضنات الأعمال إلى تحقيق الأهداف الاتية :(الدوري وعلي صالح،2009، ص414).

- تطوير أفكار جديدة لخلق مشروعات إبداعية جديدة.
- تقديم المساعدة لتوسيع مشروعات قائمة.

- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها.
- توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة النمو وتعزيزه.
- مراجعة عمليات التشغيل لمواردها البشرية بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة.

ثالثا: رأس المال المخاطر:

هي عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأسمال المخاطر وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، ولذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التسويقية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرح برفض منحها القروض نظرا لعدم توافر الضمان (قدور والعرابي، 2017).

رابعا: صيغ التمويل الاسلامي:

المضاربة: المضاربة اتفاق بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال للأخر الجهد في استثمار ذلك المال فيسمى الأول رب المال والثاني رب العمل (محمد محمود العجلوني، 2010، ص213) على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، أما الخسارة فتكون على صاحب المال وحده، ولا يتحمل عامل المضاربة شيء منها مقابل ضياع جهده وعمله ما دام ذلك لم يكن عن تقصير أو إهمال (محمد الصالح قادري،2014، ص46).

المشاركة: فالتمويل بالمشاركة يعني إصدار وثائق متساوية القيمة لاستخدام حصيلتها في إنشاء، مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو الأصول النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس الشراكة، وذلك بتعيين أحد الشركاء، لادارتها أو غيرهم بصيغة الوكالة بالاستثمار (زياد جلال الدماغ،2012).

المرابحة: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصب سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك. (زياد جلال الدماغ، 2012).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

باعتبار أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة كبيرة وهامة لدي الباحثين في الاقتصاد الوطني فقد تم تناوله من قبل العديد من الدراسات والأبحاث التي اختلفت في معالجتها لجوانب التمويل واليات الدعم وطرق التسيير وغيرها من الجوانب الهامة في هذا الموضوع، فنأخذ بعين الاعتبار بعض الدراسات القريبة من دراستنا من حيث المتغيرات ومنهجية البحث لتفادي التكرار ودراسة الموضوع من ناحية واحدة، منها ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات العربية:

دراسة القريشي (2004) بعنوان "خصائص ومحددات سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة اختبارية تشمل عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي –" تهدف الدراسة إلى تحديد الخصائص والمحددات التي تؤثر على سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال دراسة اختبارية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الشرقي من البلاد. وقد تم جمع البيانات من خلال استبانة أرسلت إلى 120 مؤسسة، وتم جمع بيانات من 48 مؤسسة. واستُخدمت الإحصائيات الوصفية والاستنتاجية لتحليل هذه البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المحددات التي تؤثر على سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منها الإقليم والتمويل والمتطلبات الأمنية وغيرها. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة لتحسين بيئة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتطوير سياسات وآليات واضحة لتمكين هذه المؤسسات من الحصول على التمويل اللازم لنموها وتطويرها بصورة مستدامة.

دراسة دواية، أشرف محمد ،2006 (بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تهدف الدراسة إلى الكشف عن أهم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في الحصول على التمويل اللازم، وتحديد العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين في تمويل هذه المؤسسات. تم استخدام منهج الدراسة الاستقرائية والتحليلية، حيث تم استخدام البيانات والأرقام المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية، وتم دراسة عينة تشمل 230 مؤسسة في ثلاث دول عربية هي الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل هي ضعف الكفاءة الإدارية والمالية للمؤسسة، وعدم وجود الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، وارتفاع أسعار الفائدة على التمويل، وعدم توافر التمويل الجيد بالكميات المناسبة. وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلت الدراسة إلى أنها تتمثل في حجم الأرباح المتوقعة للمستثمر، والنسبة المئوية لحصة المستثمر في المؤسسة، وحجم التمويل المطلوب من المستثمر، ومدة العملية الاستثمارية والمخاطر المرتبطة به.

دراسة العايب (2011–2010) بعنوان" إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". والتي تتضمن دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. استخدمت الدراسة منهج وصفي تحليلي بالإضافة إلى المنهج الاستقصائي من خلال إجراء مقابلات شخصية وتوزيع استبيانات على عينة مكونة من 80 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدة عوائق تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بما في ذلك عدم وجود ثقافة مالية وعدم توفر تمويل للمشاريع الصغيرة، إلى جانب عدم توافر الضمانات والضعف في نظام الائتمان. كما توصلت الدراسة إلى أنه يجب تحسين نظام الائتمان وتعزيز التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والبنوك والمؤسسات المالية لتعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

دراسة برجي شهرزاد (2011/2012) بعنوان: اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
تناولت دراسة الإشكالية: ما مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ملائمة، وكيف يتم استغلالها، ومن بين أهداف الدراسة تقييم مساهمة جميع مصادر التمويل المختلفة فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على طبيعة مشاكل التمويل في هذا القطاع من خلال البحث في الميدان. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، ومن بين النتائج المتوصل اليها انخفاض نسبة القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واستخدام البنك لأساليب تمويلية تقليدية وافتقارها لآليات التمويل المستحدثة في الدول المتقدمة. وعدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم الاقتراحات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة إنشاء بنك معلومات يقوي العلاقة الثنائية بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يسمح بالمعالجة السرية، مما يسمح بتخفيض المخاطر اتجاهها. وابتكار منتوجات مصرفية جديدة وإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة عقبة (2014–2015) بعنوان "فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر".
تناول الباحث التعرف على المقاربات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 60 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تمكن الباحث من فهم سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه مصادر التمويل لحل المشاكل المختلفة، وتمكن من إيجاد محددات التمويل البنكي يلائم مراحل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النظريات بالإضافة إلى الخطوات التي وضعتها الجزائر للتحكم في موارد التمويل البنكي عن طريق عمليات واعادة تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الكبيرة، وتوصل كذلك لقياس فعالية التمويل من خلال قياس وتحميل قرار التمويل البنكي وهذا ما يتوصل لإيجاد الصلة الوثيقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة هاني وعزرين (2018) بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والافاق – ولاية البويرة نموذجا ". تهدف هذه الورقة البحثية إلى تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البويرة، مع التطرق إلى أهم الهيات الداعمة لها، حيث اجريت هذه الدراسة على 120 شركة تم اختيارها بشكل عشوائي، والتي اعتمدت على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي حيث وضحت هذه الورقة اهمية اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمليات الاستثمارية، توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من العديد من التحديات، مثل ضعف البنية التحتية والدعم المالي والتقني، وارتفاع الضرائب والرسوم. كما تبين أن المؤسسات الذين يتمتعون بخبرة وكفاءة عالية وجودة منتجاتهم يحظون بدعم كاف لاستمرارية نموهم.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تقديم دعم حكومي وتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والحكومة. ويتعين تطوير القطاع الصناعي والتسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين فرصها في السوق والتحسين من أداء الاقتصاد الجزائري بشكل عام.

دراسة الجنابي (2018) بعنوان" المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح (دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء المقدسة)": يتناول البحث تحليل المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق. اذ يسعى البحث إلى النظر في أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسليط الضوء على المشاكل التي يواجهها اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المطلوب للنهوض بواقع هذه المشاريع، أجريت هذه الدراسة على عينة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكونة من 50 مشروع، حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج والتي تنص على ضرورة الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لأن تركها يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العاملين وبالتالي تفاقم في ازمة البطالة، كما يجب تفعيل دور النقابات والمنظمات التي تساهم بتذليل المشاكل التي تواجهها هذه المشاريع، وزيادة الدعم الحكومي والتسهيلات لغرض إنعاش هذا النوع من المشاريع.

دراسة مداحي وعزوز (2018) بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر". تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من خلالها يمكن لهذه المؤسسات تقييم هيكلها التمويلي، أجريت هذه الدراسة على عينة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكونة من 150 مشروع، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت إلى أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تكمن في ضعف الخصائص المتعلقة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة فحسب بل ترجع نسبة كبيرة منها إلى سياسة التمويل المعتمدة في الجزائر أين نجد أهم مصدر للتمويل الخارجي يرتكز على البنوك.

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة أنه هناك مجوعة من المصادر التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتنوع مصادر تمويلها بين مصدرين أساسيين، هما أموال الملكية وأموال الاستدانة والتي تشكل مع بعضها البعض ما يسمى بالهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية. كما توصل الباحث الى ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة إعادة النظر في طبيعة وجنس الضمانات التي تطلبها البنوك الوطنية عند منح الائتمان المصرفي.

دراسة بوطبل ويخلف (2023) بعنوان " آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لبعض المؤسسات في مدينة معسكر". ويتم الدراسة عن طريق دراسة ميدانية لبعض المؤسسات في مدينة معسكر. وتهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم مدى فعالية وكفاءة الآليات المستخدمة في تمويل هذه المؤسسات، إضافة إلى الكشف عن الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في الحصول على التمويل المناسب لنشاطاتها. وتم الاعتماد على الدراسة الميدانية والاستبيانات لجمع البيانات وتحليلها، وقد تم الخروج بنتائج وتوصيات تدعو لمزيد من الدعم المالي والفني لكونها لم تخضع للرقابة والإرشاد ولم تدرس دراسة واقعية من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما لا تخضع لدراسة جدوى معمقة مما أدى الى كثرتها وتشابهها في منطقة واحدة وبالتالي افلاسها او التخلي عنها مما يعرض اصحابها للملاحقة القضائية بسبب المديونية تجاه البنوك.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية:

دراسة دكتوراه للباحثة Vigneron Ludovic (2005) بعنوان relations de clienteles bancaire et condition de financement des PME: Une Etude empirique d'une grande banque française, Univ–lille 2 تتحدث الدراسة عن العلاقة بين العملاء المصرفيين وشروط التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دراسة تجريبية لإحدى البنوك الفرنسية الكبيرة. وقد تم التركيز في هذه الدراسة على عدة نقاط، منها: تحليل عمليات الإقراض المختلفة وتعريف شروط التمويل ودراسة وتحليل التغيرات الحاصلة في علاقة العملاء المصرفيين بالبنك وتأثيرها على استراتيجية التمويل، بالإضافة الى تحليل العلاقة بين شروط التمويل التي تفرضها البنوك وبين استراتيجية الشركات وأدائها المالي، وأشارت الى الأسباب وراء عدم دفع بعض الشركات للمبالغ المستحقة على التمويل. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أن شروط التمويل التي تفرضها البنوك يمكن أن تؤثر سلبًا على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن العلاقة بين العملاء المصرفيين والبنوك تعد مهمة جدًا في استراتيجية التمويل. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات المتعاونة مع البنوك والتي تتمتع بعلاقة قوية معها تتمتع بفرص أكبر للحصول على التمويل المطلوب.

دراسة khalid و Kalsom(2012) بعنوان " small and medium enterprises (SMEs) financing practice and accessing bank lan lssues–the case of libya. تبحث الورقة في ممارسات التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. قام الباحثون بإجراء دراسة ميدانية باستخدام منهج الاستبيان وعينة من 100 شركة صغيرة ومتوسطة في ليبيا. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تعاني من العديد من المشكلات، مثل عدم وجود ضمانات كافية، والمتطلبات البيروقراطية المفرطة، وعدم توافق الأنظمة الضريبية مع القطاع الصناعي. وأشارت الدراسة إلى أن هذه المشكلات تجعل من الصعب على الشركات الحصول على القروض المصرفية، وأن الحكومة يجب أن تتخذ إجراءات لتطوير ممارسات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (Abdul Saleh 2015) بعنوان Bank financing for small and medium–sized enterprises (SMEs) in Libya. تناول الباحث موضوع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك في ليبيا. وتهدف هذه المذكرة إلى دراسة عوامل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنوك، وتحليل التحديات التي تواجه هذا القطاع في ليبيا. وتم جمع البيانات من خلال استبانة توزعت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بأنشطة اقتصادية مختلفة في ليبيا. وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار لتحليل البيانات كما استخدم أسلوب المقابلة لجمع المعلومات اي الأسلوب النوعي. وتوصل الباحث إلى أن هناك عدة عوامل تؤثر على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنوك، ومنها تأثير الضمانات والضمانات الشخصية. كما أن هناك تحديات كثيرة تواجه هذا القطاع في ليبيا، منها عدم توفر البيانات المالية وعدم القدرة على تحمل التكاليف المالية. وفي النهاية، قدم

الباحث بعض التوصيات لتحسين تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، منها زيادة الحوافز الضريبية والفوائد المتاحة للبنوك التي تقدم تمويلًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

دراسة Yoshino و (2017) hesary's بعنوان– Solutions for small and medium-sized" enterprises, difficulties in accessing finance: Asian experiences هدفت دراسة الى تحليل صعوبات الوصول للتمويل التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في آسيا، وتقديم حلول لهذه الصعوبات. استخدم الباحثان المنهج الكمي والنوعي في دراستهم، وشملت عينتهم 802 شركة. وأظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية تؤثر بشكل كبير على الوصول للتمويل، وخاصة في الدول النامية. وأوصى الباحثان بتحسين النظام المصرفي والمالي، وتعزيز الشفافية وتحسين الإطار القانوني للتمويل، وتعزيز الوعي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة حول التمويل والمخاطر المالية.

دراسة أجراها Raphidé(2023) بعنوان " SME financing of commercial Banks in bangladesh: policy directions based on SME loan borrowers' view يهدف هذا البحث إلى تحديد عقبات التمويل الرئيسية التي تواجهها الشركات الصغيرة في المعاملات البنجلادشية والتوصية بإرشادات السياسة لمعالجة هذه العقبات. تم جمع البيانات اللازمة من قبل اثنين من المنظمين من 200 شركة صغيرة ومتوسطة باستخدام طريقة أخذ العينات العشوائية البسيطة. تشير النتائج التجريبية إلى أن المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة لا يزالون يواجهون عقبات مختلفة قبل وبعد الاقتراض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. على الرغم من اعتماد بعض المبادرات المتعلقة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مؤخرًا، لا يزال معظمها بحاجة إلى التنفيذ. علاوة على ذلك، يجب أن تكون سياسات التمويل الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مناسبة ومصممة بشكل أفضل ومتسقة. في هذه الحالة، يجب أن نفهم أن معالجة التغييرات على مستوى السياسة هي التي ستوفر النتيجة المتوقعة من إنشاء ثقافة مؤسسية مناسبة.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة:

في ضوء استعراض للدراسات السابقة المتوفرة لدينا والمتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اتفقت الدراسة الحالية في هدفها مع جميع الدراسات ماعدا دراسة (هاني وعزرين،2018) التي تهدف الى التعرف على اهمية اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمليات الاستثمارية. في حين هدفت الدارسة الحالية الى التعرف على سياسة التمويل المعتمدة والتي تعتبر البنوك اهم مصدر من مصادر التمويل، كما اختلفت مع دراسة (Kalsom and Khalid،2012) التي سلطت الضوء على المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل عبر البنوك والتي ايدت التمويل الذاتي واعتبرته من اهم مصادر التمويل. تتفق دراستنا الحالية مع العديد من الدراسات السابقة من حيث البيئة المدروسة والتي أجريت في الجزائر وتعارضت مع دراسات أخرى والتي شملت بيئات مختلفة كفرنسا

وليبيا، كما اعتمدت الدراسة الحالية على المقابلة لجمع المعلومات، في حين اعتمدت الدراسات السابقة على الدراسة استطلاعية والاستبيان.

اختلفت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة في تحليلها للبيانات حيث اعتمدنا على برنامج MAXQDA2020 الخاص بتحليل البيانات النوعية، كما اختلفت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في عينتها حيث اعتمدت الدراسات على عدة عينات والتي شملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الا ان دراستنا أجريت في البنك.

اتفقت الدراسة الحالية في منهج مع العديد من الدراسات كدراسة (بوطبل ويخلف،2023) و(الجنابي،2018) حيث اعتمدت على المنهج الكيفي ودراسة حالة واختلفت مع بعض الدراسات كدراسة (عقبة ،2014-2015) التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة (هاني وعزرين،2018) والتي اعتمدت عل المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال دراستنا في الفصل الأول أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة ودور كبير في الجزائر إلا انها تواجه مجموعة من الصعوبات التي تحدّ من ادائها من بينها صعوبات التمويل، ويمكن الاستنتاج من خلال دراستنا في هذا الفصل تعدد مصادر تمويل منها تقليدية ومنها حديثة، اذ نظرا لكون المصادر التقليدية لها مخاطر مرتفعة، تمّ استحداث مصادر جديدة لتكون مكملة أكثر من كونها بديلة تسمح للمؤسسات بتكوين مزيج تمويلي يساعد في تجاوز صعوبات التمويل والتخصيص الامثل لمواردها.

اما في المبحث الثاني تطرقنا الى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وحاولنا توضيح أوجه الاختلاف والتشابه بينها وبين الدراسة الحالية.حيث توصلت الدراسات السابقة إلى خلاصة كانت أغلب نتائجها هي الاهتمام بمجال التمويل والاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية – عين تموشنت– لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد:

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي، وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات، سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت حيث يعتبر أحد البنوك الحكومية الرئيسية في الجزائر ويحظى بدعم واهتمام الحكومة الجزائرية للتطوير والتحسين في خدماته لكونه يؤدي دوراً حيوياً في دعم وتمويل القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية وغيرها.

كما يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية رائدا في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاستشارات والتوجيهات اللازمة وذلك لدعم نموها واستمرارها.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على علاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستراتيجية التي يتبعها في تمويل هذه المؤسسات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبع فيها الباحث المنهج الوصفي ودراسة حالة، بهدف التعرف استراتيجية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت، وذلك من خلال المنهج الكيفي وهذا المنهج استخدم في دراسات مشابهة لدراستنا مثل دراسة (Abdul Saleh 2015)، إذ تم دراسة وتحليل البيانات، وذلك بهدف الجواب على الإشكالية المطروحة وبيان نتائج وتوصيات الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

قام الباحث باستخدام مقابلة خطية مكونة من ثلاث اجزاء هما :

الجزء الأول: خصص للتعرف على نظرة البنك الاستراتيجية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اندرج من ضمنها 4 مجالات كما يلي:

المجال الأول: يخص معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعتمدها بنكBADR .

المجال الثاني: يخص عوامل انخراط البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المجال الثالث: يخص المعيقات التي يواجهها البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المجال الرابع: يخص وجود قسم خاص في البنك للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجزء الثاني: خصص للتعرف على كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك.

المجال الأول: يتضمن عوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند اتخاد قرار منح القرض لل م ص م.

المجال الثاني: يتضمن سؤالين عن الضمانات المطلوبة من طرف البنك.

المجال الثالث: يتضمن سؤالين عن منح الائتمان.

المجال الرابع: يتضمن عوامل التي تؤدي الى رفض القرض.

المجال الخامس: يتضمن سؤال عن أنواع التمويل المقدمة من طرف البنك .

المجال السادس: يتضمن سؤالين عن المعلومات الإحصائية المتعلقة بالقروض.

المجال السابع: يتضمن طلب البيانات المالية من ال م ص م .

المجال الثامن: يتضمن استقلالية البنك في منح القرض .

الجزء الثالث: خصص للتعرف على العوامل الديموغرافية للمجيبين المسؤولين عن التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مثل (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، والمستوى التعليمي، والوظيفة داخل البنك). إذ اشتملت الدراسة على المتغيرات التصنيفية الآتية :

أ- العمر: وله أربع مستويات هي: 18-25 سنة، 26-35 سنة، 36-45 سنة، 46 سنة فأكثر .

ب- مستوى التعليمي: وله خمسة مستويات هي: (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي، ما بعد التدرج).

ج- سنوات العمل في الشركة: وله أربع مستويات هي: (اقل من سنة، من سنة –سنتين، من سنتين -4سنوات، أكثر من 4سنوات).

المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات والمعلومات

اولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة إطارات البنك.

أما عينة الدراسة فتم الاعتماد على مقابلتين مع مدير العام للبنك ورئيس مصلحة توزيع القروض لدرايتهم المفصلة بجانب التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تموشنت، اذ يعرف على انه مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، مهمته تطوير الفلاحة وترقية العامل الريفي ومن اهم مهامه منح القروض طويلة ومتوسطة الاجل ومعالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة)، وتمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ثانيا: أداة جمع البيانات:

قمنا بتصميم مقابلة تندرج ضمنها عدة أسئلة وتم تحليل الاجابات بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020 لتحليل البيانات النوعية، والملحق رقم (1) يبين نموذج المقابلة مع المجيبين.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية كما يلي:

البيانات الأولية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إعداد مقابلة خاصة بموضوع هذه الدراسة، للإجابة على تساؤلات الدراسة الحالية.

البيانات الثانوية: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الرجوع إلى المكتبات المختلفة ومطالعة الدراسات السابقة، وذلك لتحليل البيانات المتحصل عليها في المقابلة، وتشمل ما يلي:

-كتب التمويل، وخاصة تلك التي تبحث في موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أطروحات الدكتوراه المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الدورات العلمية التي كتبت حول موضوع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: تحليل بيانات المقابلة

من خلال النتائج المتحصل عليها من برنامج MAXQDA 2020 سوف نقوم بتحليل هذه البيانات في مايلي وللنظر للبيانات المتحصل عليها انظر الملحق (02).

المطلب الاول: العوامل الديموغرافية للمجيبين المسؤولين عن التمويل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم(17) : السن

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

بالنسبة للعمر نجد من خلال الشكل أعلاه بان فئة أعمار يفوق 46 سنة أي مدير العام للبنك ورئيس مصلحة منح القروض تتمثل أعلى معدل 100%.

الشكل رقم (18): المستوى التعليمي

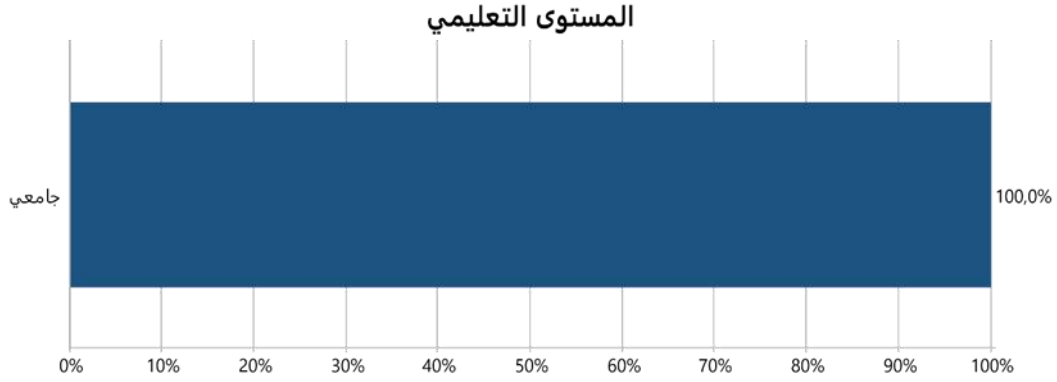

المصدر: بالاعتماد على برنامجMAXQDA 2020

مستوى التعليمي كل من مدير العم للبنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض مستوى جامعي مقدر بنسبة 100% و هذا لان البنك لا يوظف إلا أصحاب الشهادات الجامعية.

الشكل رقم (19): سنوات الخبرة

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

تفوق خبرة مدير العام للبنك ورئيس مصلحة متابعة القروض 4 سنوات

المطلب الثاني: النظرة الاستراتيجية للبنك حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (01): النظرة الاستراتيجية

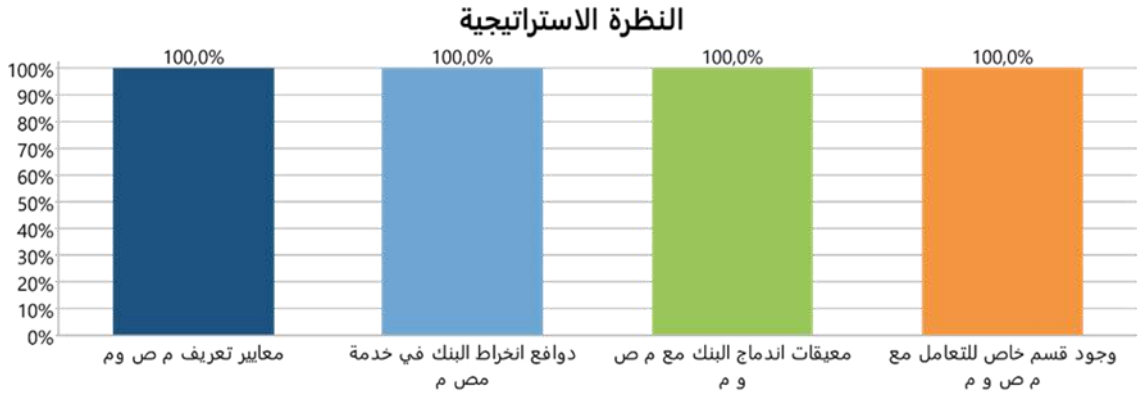

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

يبين الشكل اعلاه ان كل من مدير العام للبنك ورئيس مصلحة متابعة القروض اجابا على كل أسئلة المقابلة الخاصة بالنظرة الاستراتيجية لبنك BADR لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1 وجود قسم خاص للتعامل مع م ص و م

من إجابات كل من مدير البنك ومدير مصلحة متابعة منح القروض يتبين ان لبنك BADR قسم خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر تمويل ميسر وشروط سداد مرنة لتسهيل عمليات الاستثمار وتوسيع الاعمال وخلق فرص العمل وتحسين الدخل وزيادة الإنتاجية، كما تؤدي إلى تشجيع المزيد من المشاريع الأخرى وتحسين التنمية الاقتصادية في البلاد.

الشكل رقم (02): قسم خاص للتعامل مع م ص م

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

2.1 معيقات اندماج البنك مع المؤسسات ص و م

يتفق كل من المدير العام للبنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض على ان أبرز المشاكل التي تواجه البنك لتمويل الم ص م هي عدم توفر الضمانات الكافية مما يزيد بشكل كبير المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك، فتقديم الضمانات يعزّز ثقة المؤسسات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعلها تتمتع بمصداقية وثقة أكبر في الأسواق المالية، ويضيف رئيس مصلحة متابعة منح القروض ان نقص تأهيل الأشخاص الراغبين في الحصول على القرض بدوره يشكل عائق في التمويل. فالأصل في جميع عمليات الائتمان هو أنها تستند إلى

ثقة البنك في العميل، على الرغم من أن هذه الثقة تختلف حسب طبيعة عمليات الائتمان والظروف التي يتم منحها بموجبها، فالعميل قد لا يكون اهلا لهذه الثقة، إما لسوء نيته أو نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

الشكل رقم (03): معيقات اندماج البنك مع م ص م

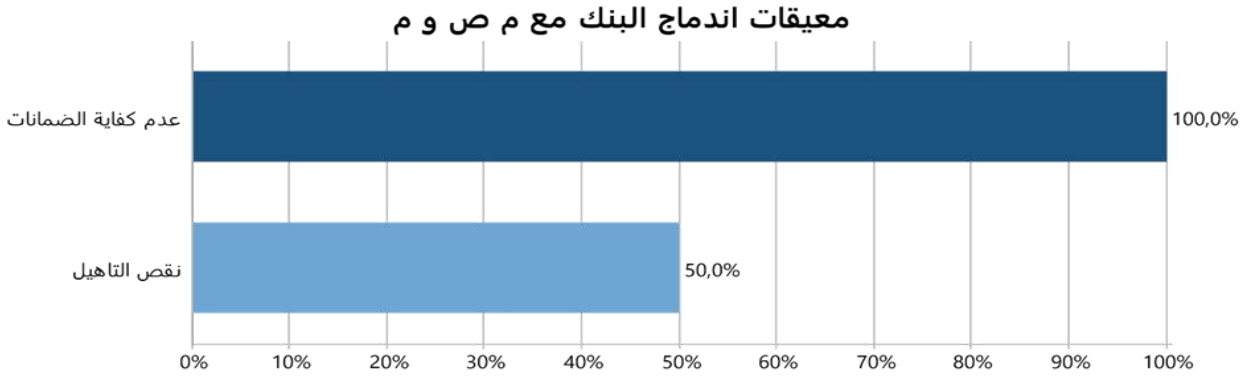

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

3.1 دوافع انخراط البنك في خدمة م ص م

كان لكل من مدير العام للبنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض جوابا مختلفا بخصوص دوافع انخراط البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أشار رئيس مصلحة متابعة القرض ان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تنشيط القطاع الاقتصادي ، مما يعود بالنفع على المجتمع بشكل عام وتوفير فرص العمل ،وبالتالي تحقيق اهداف الدولة التي تسعى الى تطوير الاقتصاد ، في حين أشار المدير العام للبنك ان من دوافع تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تحقيق أرباح مادية جيدة من خلال تمويلها والحفاظ على علاقات جيدة مع العملاء الصغار والمتوسطين، وتعزيز العلاقات التجارية معهم كما يتمكن من زيادة الإيرادات وتحقيق الربحية للبنوك من خلال فوائد القروض.

الشكل رقم (04): دوافع انخراط البنك في خدمة م ص م

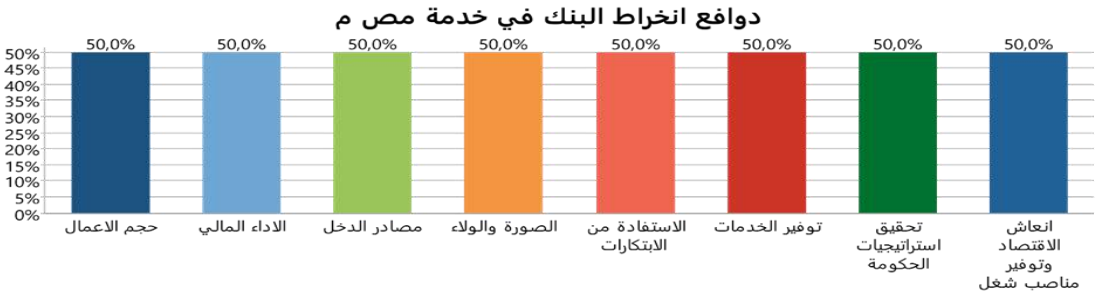

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

4.1 معايير تعريف م ص وم

اتفق كل من مدير البنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض على معيار عدد العمال وعلى معيار رقم الاعمال لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اذ يعرف مؤسسات الصغيرة تشغل ما بين (10) إلى 49 عامل ورقم اعمالها السنوي لا يتجاوز (400) مليون دينار جزائري ويعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (50) إلى (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين (400) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايير دينار جزائري، وأضاف رئيس مصلحة متابعة القرض أن بنك البدر يعتمد على معيار النشاط التجاري لتحديد ما اذا كانت الشركة تمتلك الطاقة اللازمة لتحمل الديون واتخاذ القرارات المناسبة، في حين استقل المدير العام في جوابه عن رئيس مصلحة القروض والذي أضاف معيار ميزانية السنوية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والذي لا يتجاوز مليار دينار جزائري، كما اضاف معيار الانتاج الذي يعكس قدرة المؤسسة على توليد الدخل وتحمل التكاليف، ويستخدم أيضا لتحديد مستويات الائتمان المناسبة وتقييم مخاطر منح القروض.

الشكل رقم (05): معايير تعريف م ص م

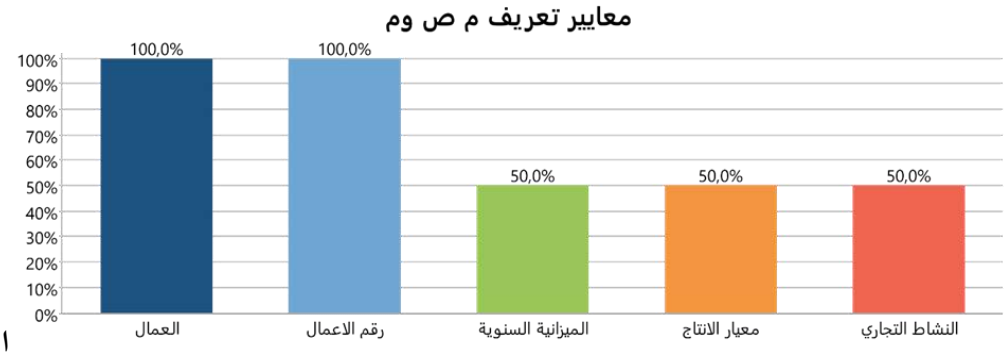

ا

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA

و الشكل الهرمي يوضح نظرة البنك الاستراتيجية :

الشكل رقم (06): الشكل الهرمي للنظرة الاستراتيجية

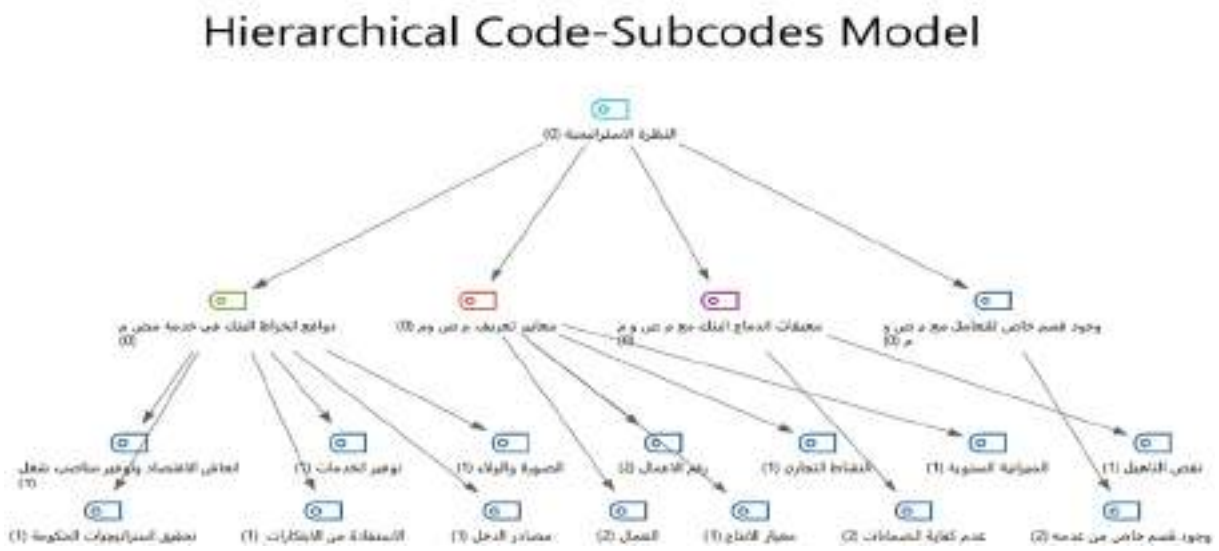

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

المطلب الثالث: تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 استقلالية القرار

اتفق كل من مدير العام للبنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض على ان بنك BADR له استقلالية تامة في منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بما يتوافق مع احتياجاتهم وقدرتهم على سداد الديون. فالبنك يتخذ قراراته المالية بشكل مستقل ويحترم القوانين واللوائح المصرفية والمالية المحددة لذلك. لكن أضاف المدير العام للبنك قد يؤثر البنك المركزي بصفة غير مباشرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، حيث يقوم بتنظيم السياسة النقدية للدولة ويتحكم في سعر الفائدة وتوفير السيولة اللازمة للبنوك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، يمكن للبنوك الحصول على تمويل من بنك المركزي بأسعار فائدة أقل، وبالتالي توفير تمويل أرخص لعملائها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أيضًا، يعتبر بنك المركزي مسؤولًا عن تنظيم الأنظمة المصرفية والمالية التي تؤثر على عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكنه وضع السياسات التي ترعى هذه الشريحة من المؤسسات وتساعدها في التطور والنمو.

الشكل رقم (07): استقلالية القرار

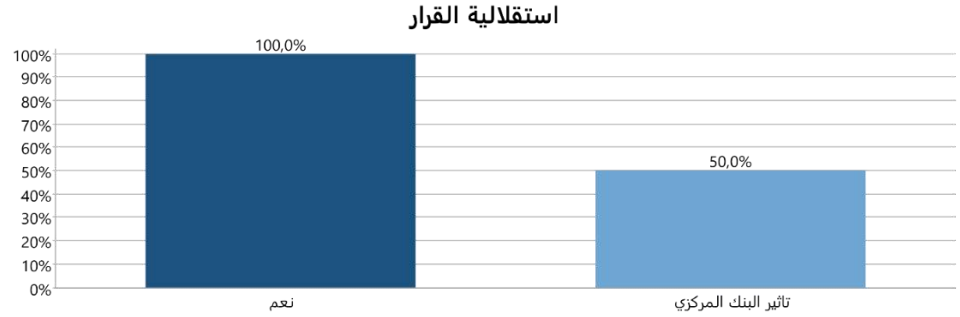

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

2.2 طلب بيانات مالية من الكل او البعض

يتفق كل من مدير البنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض على ان البيانات المالية تطلب من كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للحصول على قروض، الا ان مدير البنك استثنى الشركات الممولة من طرف الأنظمة المساعدة اذ يقتصر الطلب على بعض البيانات المالية الأساسية مثل القوائم المالية والتقارير الضريبية وتقارير ارادات الشركة وميزانياتها والهدف منها تقييم قدرة المؤسسة على سداد القرض ومدى الخطر المحتمل للبنك في تمويلها.

الشكل رقم (08): طلب البيانات مالية من الكل او البعض

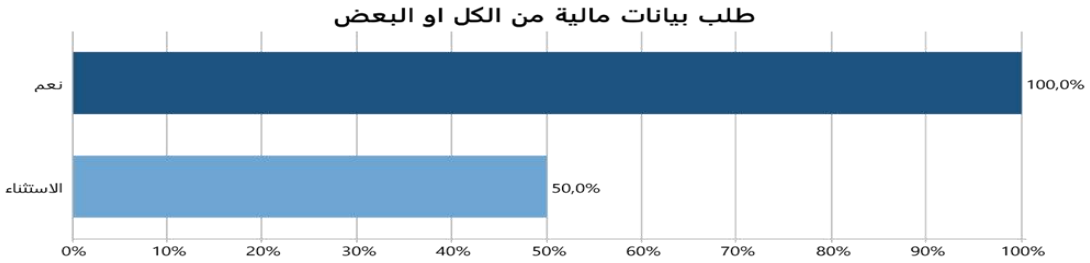

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

يتفق كل من مدير البنك ورئيس مصلحة القروض على ان مدة قرار منح القرض لا تتجاوز 20 يوم، حيث يقوم البنك بتقييم كل مشروع على حده، ويعتمد الوقت المستغرق على خصوصية كل مشروع.

4.2 المبلغ الكلي للقروض

قدم لنا رئيس مصلحة متابعة القروض إحصاءات مبالغ القروض المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018-2022 كما هو مبين في الملحق (03)، في حين قدم لنا مدير العام المبلغ الكلي للقروض التي تم منحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ل سنة2021 وسنة 2022 المدعمة والغير المدعمة.

5.2 العدد الكلي لطلبات الاقراض والتي تمت الموافقة عليها

قدم لنا رئيس مصلحة متابعة القروض إحصاءات القروض المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018-2022 كما هو مبين في الملحق (03)، في حين قدم لنا مدير العام للبنك كل طلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ل سنة2021 وسنة 2022 المدعمة والغير المدعمة.

6.2 انواع التمويل المقدمة من طرف البنك

اتفق كل من مدير العام للبنك ورئيس مصلحة متابعة القروض على ان قروض الاستغلال والاستثمار من اهم القروض التي يقدمها بنكBADR لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اذ توجه قروض الاستثمار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس او لإعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة، وتتميز هذه القروض بطول مدتها ومبالغها الضخمة ومبلغ هذا القرض لا يتجاوز 70 ٪من مبلغ المشروع ومدته لا تتجاوز 20 سنة اما عمليتي السحب والسداد تكون عن طريق أقساط. اما بالنسبة لقرض الاستغلال فهو قرض قصير الاجل لا يتعدى 18 شهر تستفيد منه المؤسسة لمزاولة نشاطها، حيث أضاف مدير العام للبنك نوع اخر وهي قروض لتمويل التجارة الخارجية.

الشكل الرقم (09): أنواع التمويل المقدمة من طرف بنك BADR

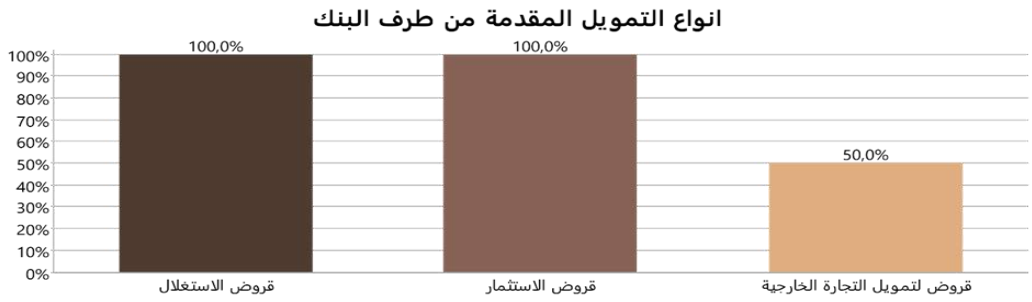

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

7.2 العوامل المؤدية لرفض طلبات الإقراض

اتفق كل من مدير العام للبنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض على ان عدم إتمام الملف الخاص بالقرض من اهم أسباب رفض منح الائتمان، واختلفا من ناحية اخرى حيث ذكر مدير العام للبنك البنوك تحتاج إلى تقييم أداء المؤسسة ومدى قدرتها على سداد القرض المطلوب، وذلك يتطلب بيانات دقيقة وموثوقة. إذا كانت هناك عدم وضوح في المعلومات المقدمة، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى رفض الطلب أو تأخير في الموافقة عليها لكونها مقياس كمي لمدى جودة استخدام الشركة لأصولها التجارية وتوليد الإيرادات، في حين ذكر رئيس مصلحة متابعة القرض ان إذا تم تغيير المورد بعد الحصول على القرض، فقد يلزم إعلام البنك وإعطاؤهم

معلومات محدثة حول الموردين الجدد. ومن المؤكد أن التغيير في المورد لن يؤدي تلقائيًا إلى إلغاء القرض، ولكن يجب التحقق من سياسة البنك لمعرفة الأثر الكامل لتغيير المورد على عملية الإقراض.

الشكل رقم (10): العوامل المؤدية لرفض طلبات الإقراض

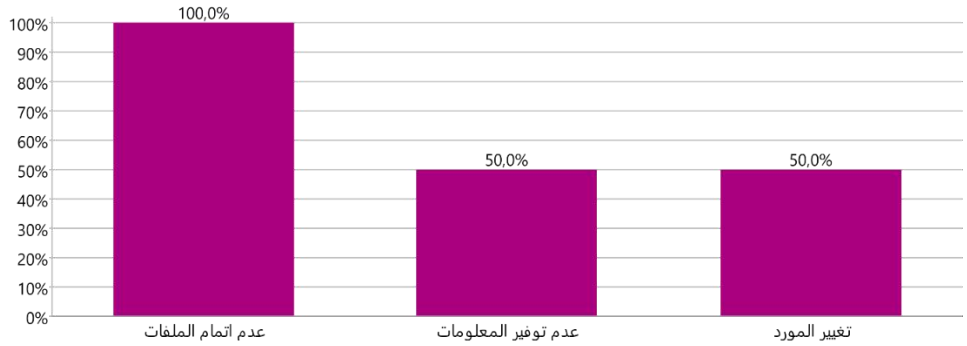

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

8.2 منح الائتمان

أجاب كل من المدير العام ورئيس مصلحة متابعة القروض ان عملية منح الائتمان لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف بل تتطلب إجراءات متعددة، بحيث تكون هناك متابعة للملف المقدم من جوانبه القانونية والاقتصادية والتقنية، وأضاف ر م ق ان المكلف في الوكالة يتخذ القرار الأولي وذلك بعد الحصول على كافة الوثائق المطلوبة وفي حالة الموافقة يتم بعث الملف الى المديرية الجهوية التي تقوم بدراسة تحليلية مالية للقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، وهذا ما أكده المدير العام للبنك.

الشكل رقم (11): منح الائتمان

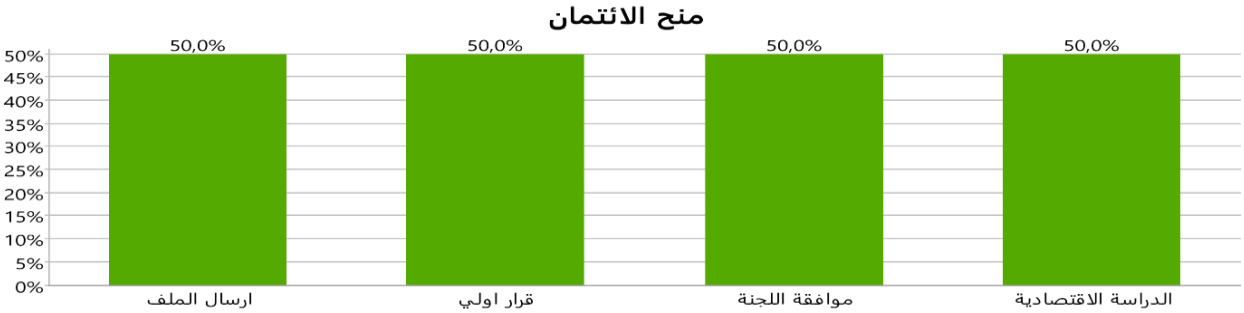

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

9.2 معلومات اخرى عند تقييم الجدارة الائتمانية:

اختلف كل من مدير البنك ورئيس مصلحة متابعة القروض في وجه نظره بالنسبة للمعلومات التي يجمعها البنك خلال تقييم الجدارة الائتمانية، حيث لم يضف المدير العام للبنك أي معلومات أخرى بل أكد على ان الوضعية المالية للمؤسسة أي قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية في وقتها اهم ما يدقق فيه البنك عند منح الائتمان، في حين أضاف رئيس مصلحة القروض اهمية دراسة جدوى المشروع والتي يكون الغرض منها توضيح الهدف الرئيسي من اقامة المشروع، مما يساعد البنك على اتخاذ القرار المناسب لتمويل المشروع، واكد رئيس مصلحة متابعة منح القروض ان من المهم تحليل مختلف العوامل التي تؤثر على النشاط المالي والمخاطر التي يمكن أن تؤثر على الأرباح ورأس المال للبنك. حيث يتعين على البنك تقييم كل هذه المخاطر وتطوير إجراءات ملائمة لإدارته ومن بين الأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم المخاطر المالية للبنك تشمل لإحصاءات والنماذج المالية وتحليل السيناريوهات، ويجب على البنك البحث بشكل دائم عن المخاطر الجديدة والتحديات التي يمكن أن تؤثر على أدائه المالي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر وإدارتها بكفاءة.

الشكل رقم (12): المعلومات الأخرى عند تقييم الجدارة الائتمانية

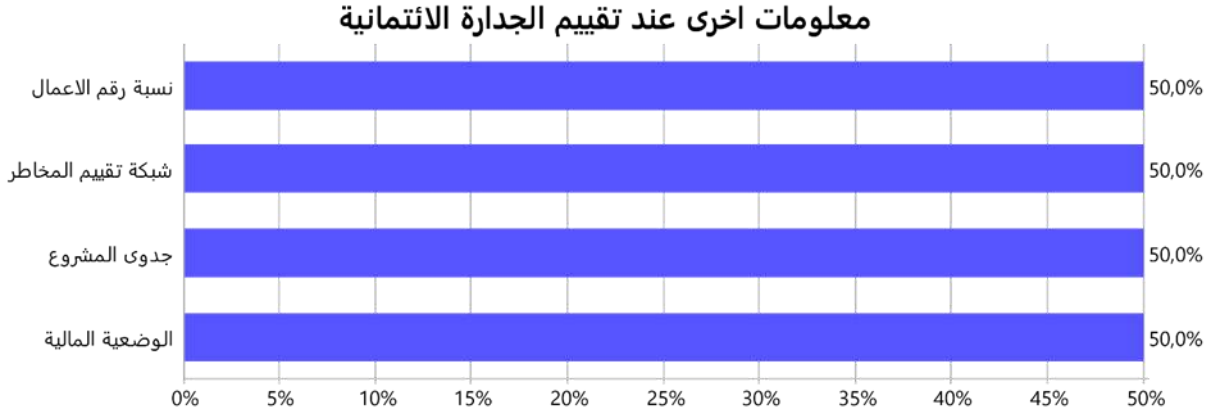

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

10.2 انواع الضمانات

اتفق كل من مدير العام للبنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض على ان الرهن العقاري وتامين المعدات لدى البنك من اهم الضمانات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنك للحصول على القروض، اذ يتم إعطاء قرض مقابل رهن عقار ثابت كضمان للبنك. ويتم سداد القرض بالتقسيط على فترة زمنية محددة بمعدل فائدة متفق عليه مع المقترض. وفي حالة عدم سداد قيمة القرض، يحق للبنك أن يبيع العقار المرهون لتصفية الدين المستحق عليه، كما تعتبر تامين المعدات من اهم الضمانات التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمنح الائتمان وفي حالة عدم سداد القرض، يتم الاحتفاظ بالمعدات كضمان وبيعها لتغطية الدين الذي تركته المؤسسة، وهذا يسمح للبنك بتحمل المخاطر بشكل أفضل في حالة حدوث مشكلة في سداد الديون.

الشكل رقم (13): أنواع الضمانات

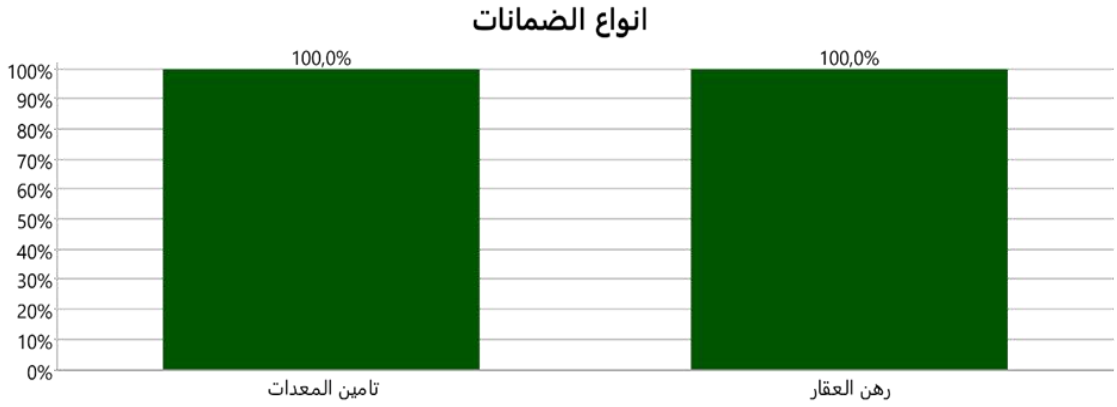

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

11.2 طلب الضمان من عدمه

يتفق كل من مدير البنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض على انه لا يمنح الائتمان بدون ضمان، وذلك لتقليل المخاطر التي تتحملها البنوك في حالة عدم سداد المديونية.

الشكل رقم (14): طلب الضمان من عدمه

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

12.2 العوامل المؤثرة على منح القروض ل م ص و م

اختلف كل من مدير البنك ورئيس مصلحة متابعة منح القروض في وجهة نظره بالنسبة للعوامل التي تؤخذ في الاعتبار من قبل البنك عند اتخاذ القرار بشأن منح قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أشار رئيس مصلحة متابعة القروض الى ان دراسة ملف المقاول وشهادة التأهيل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أي (خبرة الفريق الذي يدير المشروع)، ومؤهلاتهم العلمية والعملية، وقدرتهم على أدارة المشروع بنجاح هو من اهم عوامل منح الائتمان، في حين اشار مدير العام للبنك الى ان الوضعية المالية للمؤسسة و اداءها المالي في السابق ، يبين ما إذا كانت الشركة

قادرة على السداد في المستقبل، كما اكد على أهمية توفير الضمانات المالية اللازمة، مثل العقارات أو المعدات أو الحسابات البنكية من اهم العوامل لمنح الائتمان.

الشكل رقم (15): العوامل المؤثرة على منح القروض ل م ص م

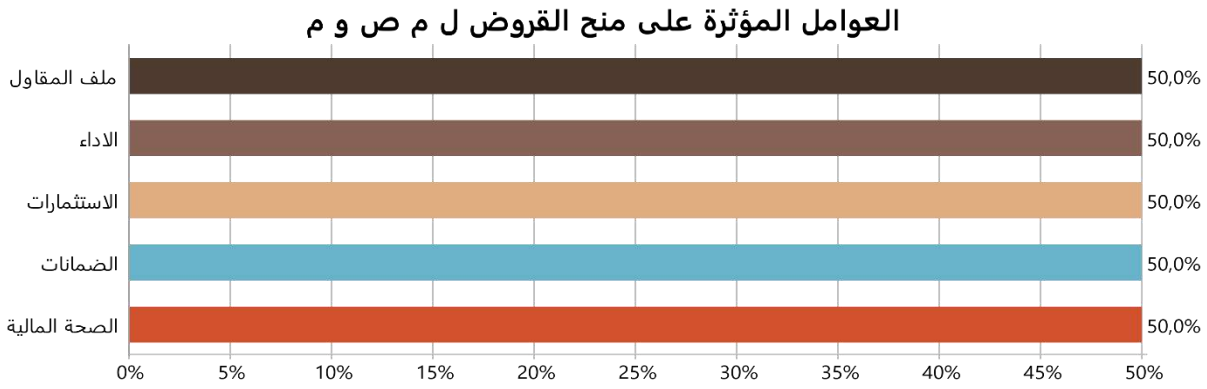

المصدر: بالاعتماد على برنامج MAXQDA 2020

الشكل الهرمي يوضح كود تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (16): الشكل الهرمي لتمويل البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

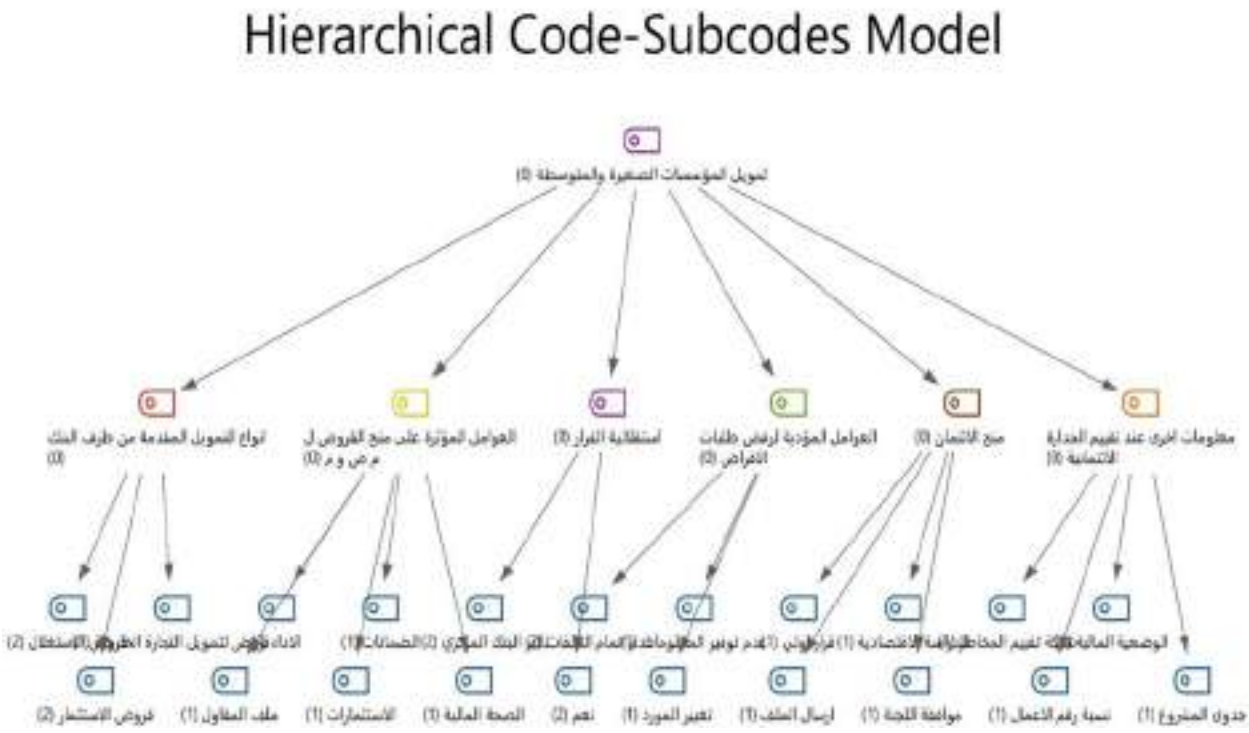

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة الموجزة التي قمنا بها في هذا الفصل بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لولاية- عين تموشنت- وبعد تقييم أدائها التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم التوصل الى الاستنتاجات التالية :

نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة عين تموشنت – يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية واستغلالية وأنواع أخرى من القروض.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية – عين تموشنت – بدور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يؤدي الى تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري .

نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة عام بعد عام في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الخـاتمة

خاتمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات التي تحتاج إلى التمويل في بداية نشاطها وفي الفترة الأولى لتحقيق العائد المرجو. وتعتبر استراتيجية البنوك في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عملية مهمة وحاسمة في دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة. فعادةً ما تقوم البنوك بتقييم مشروع الشركة الصغيرة أو المتوسطة ومن ثم تحديد خدمات التمويل المناسبة لها، والتي تشمل عادةً القروض والتسهيلات الائتمانية. كما تعتمد استراتيجية البنوك في تمويل هذه المؤسسات على تحليل العوامل المالية والاقتصادية المتعلقة بالشركة وقدرتها على سداد الديون والفوائد المترتبة عليها. كما تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تقديم ضمانات مالية لضمان احتمالية سداد القروض الممنوحة.
تهدف البنوك من خلال هذه الاستراتيجية إلى تعزيز العلاقات الطويلة الأمد مع العملاء ودعمهم في تحقيق أهدافهم الاقتصادية.

وعبر فصول ومباحث هذه الدراسة استطعنا أن نتوصل الى عدة نتائج وتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات على الشكل التالي:

نتائج كود نظرة البنك الاستراتيجية

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.
- تعتبر القروض البنكية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مصدر تمويل أساسي للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة حديثة النشأة منها.
- افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الضمانات من اهم المشاكل التي تواجهها للحصول على التمويل.
- عدم القدرة على الإيفاء بالتزامات السداد، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا ما تعاني من صعوبات في توليد الأرباح وتسديد القروض.

نتائج كود تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- يتم منح القروض البنكية الاستثمارية للمؤسسات بعد اتخاذ عدة إجراءات من شأنها دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها وضمان استرجاع القروض بفوائدها وفي الوقت المحدد.
- تركيز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على استرجاع القرض البنكي الاستثماري أكثر من تركيزه على نجاح المشروع الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- علاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها القروض البنكية الاستثمارية هي علاقة مدين ودائن فقط، فالبنك يقوم فقط بالتمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تقديم الإرشادات والتوجيهات له.
- كما لاحظنا التزايد المستمر للمبالغ المقدمة من قبل BADR-وكالة عين تموشنت-للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.

- التقليل من مدة دراسة طلب القرض.

مناقشة النتائج

اشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك في الجزائر غير مستعدة تمامًا لتقديم تمويل للشركات الناشئة بسبب مخاوفهم بشأن المخاطر المرتبطة بتمويل هذه الشركات. و اعتماد البنك على إجراءات صارمة من خلال الشروط المفروضة لطلب القرض من أجل ضمان استرجاعه، وهذه النتيجة تتماشى مع ما توصلت إليه دراسة (Vigneron Ludovic) علاوة على ذلك، تبين ان هدف البنوك من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو زيادة ربحية البنك، وهذا ما توصلت إليه دراسة (برجي شهرزاد).

اشارت النتائج الى ان رغم مساهمة البنوك في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت تحتاج هذه الأخيرة إلى مزيد من الاهتمام من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها.

توصيات:

من أجل تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجاح القروض البنكية نعرض ما يلي:

- تحفيز البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب التمويل من خلال تخفيض أسعار الفائدة، وتخفيض الضمانات المطلوبة.
- تركيز أثناء منح القروض البنكية الاستثمارية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها مشاريع استثمارية رائدة.
- ضرورة القيام بدراسة اقتصادية جدية وفعلية للمشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقديم الارشادات والتوجيهات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض البنكية.
- إعادة النظر في الضمانات التي تطلبها البنوك الوطنية عند منح الائتمان لهذه المؤسسات.
- يمكن تحسين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تسهيل الإجراءات المصرفية وتقليل الشروط الصارمة للحصول على القروض وتوفير الدعم المالي والتدريب والإرشاد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ويمكن أيضًا تعزيز الثقة بين المستثمرين والمصارف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير معلومات شفافة وموثوقة حول الأداء المالي والاقتصادي لهذه المؤسسات. كما يمكن تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمصارف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أفضل النتائج.

قائمة المراجع

الكتب

1-رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، سنة 2008.

2-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 .

3-فيصل جميل السعايدية. فضال عبد الله فريد. الملخص الوجيز في الإدارة المالية والتحميل المالي. الطبعة الأولى 2004.مكتبة العربي لمنشر والتوزيع.

4-احمد محي خلف صقر، المشروعات الصغيرة الفكرة والية التنفيذ، الدار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.

5-مفلح محمد عقل. مقدمة في الإدارة المالية والتحميل المالي. الطبعة الثانية. دار المستقبل لمنشر والتوزيع الأردن،2009.

6-محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر،2017.

7-محمد غياث شيخة، التمويل (مبادئ-السياسات-التوجهات الحديثة)، دار رسلان للنشر،2022 .

8-محمد الساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.

9-فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005.

10-حسين عبد المطلب الاسرج، مقالات في التمويل الإسلامي، 2017.

11-معراج هواري، الحاج سعيد عمر، التمويل التأجيري المفاهيم والاسس، جامعة غرداية، جامعة الاغواط، الجزائر، 2013.

12-زكرياء الدوري، احمد علي صالح، إدارة الاعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، جامعة الاسراء الخاصة، جامعة الزيتونة الاردنية الخاصة، 2009.

13 -مصطفى كمال السيد، القرار الاستثماري في البنوك الاسلمية، المكتب الجامعي، مصر، ،2006.

14 -زياد جلال الدماغ، الصكوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقصادية، دار الثقافة، الاردن، ،2012.

16- محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية أحكامها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الطبعة الثانية، الاردن.

17-محمد الصالح قادري، المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين العصرية، بيروت، ،2014.

18-هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية ،2012.

الاطروحات

1- العايب ياسين، اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة لسنة ال جامعية2010-2011.

2-عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، لمسنة الجامعية 2014-2015.

3-يوسف قريشي، محددات سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العموم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004.

4-طلحي سماح، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا عموم في عموم التسيير، كمية العموم الاقتصادية، العموم التجارية وعموم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2013.

5-نصيرة عقبة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه عموم في العموم الاقتصادية، كمية العموم الاقتصادية والتجارية وعموم التسيير، جامعة دمحم خيضر بسكرة، 2015-2014.

6 -هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا عموم في عموم التسيير، كمية العموم الاقتصادية، العموم التجارية وعموم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014-2013.

7 -لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- حالة الجزائر، - أطروحة دكتوراه في العموم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.

8- معيزة مسعود أمير، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة: دراسة حالة التمويل بالقروض الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016-2017، ص 81.

9- برجي شهرزاد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة، كمية العموم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012.

10- بزيو نسرين، غفصي شهرزاد، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة بوسعادة-، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2021-2022.

المقالات:

1-محمد هاني ووحيد عزرين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والافاق – ولاية البويرة نموذجا، المؤتمر العلمي الاول، الفنون التطبيقية والصناعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على الاقتصاد الوطني، جامعة بني سويف، يوم 18 أفريل -2018.

2-محمد مداحي واحمد عزوز، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الوادي. الجزائر، المجلد 02، العدد 01 - جوان 2018.

3- بوطبل عبد القادر ويخلف رفيقة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لبعض المؤسسات في مدينة معسكر، مجلة دراسات واجتماعية إنسانية جامعة وهران/20 المجلد 12، العدد20 ،2023.

4-نبيلة قدور وحمزة العرابي، التمويل برأس المال المخاطر وأهم تجاربه في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، المملكة المتحدة، تونس، الجزائر)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة البويرة، بليدة، الجزائر، العدد السابع، 2017.

ملتقيات

1- أشرف محمد دواية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. أفريل 2006

2- بوداح عبد الجميل، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ال جزائر25، - 28 ماي 2003.

3- برييش السعيد، مداخلة بعنوان: التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسة التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية – بسكرة، الجزائر،2006.

4- بن خيرة سامي، بوخلوة باديس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 2013.

التشريعات:

1- المادة 01 من القانون رقم ،17-02 المؤرخ في ،2017/01/11 المتضمن " القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الجريدة الرسمية، العدد ،17 الصادرة بتاريخ ،2017/01/11، ص 06.

Articles and journals:

1-Yoshino and hesary's. Solutions for small and medium-sized" enterprises, difficulties in accessing finance. Asian .2017.

2-Erdogan. Financing patterns of small and medium enterprises. Turkey. 2017.

3-Rahid SME financing of commercial Banks: policy directions based on SME loan borrowers' view. Bangladesh.2023.

Thèse doctorat :

1-Abdulsaleh, A. M. (2015). Bank financing for small and medium-sized enterprises (SMEs) in Libya. Griffith University

2-Vigneron Ludovi rlations de clienteles bancaire et condition de financement des PME. Univercite lile. Française.

3-Kalsom and Khalid. entitled Small and Medium Enterprises (SMEs) Financing Practice and Accessing Bank Lan Issues.libya.2012.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

المقابلة

السلام عليكم نقوم حاليا بمقابلة للحصول على شهادة الماستر في تخصص مالية المؤسسة. الدراسة بعنوان تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نرجو منكم الإجابة على الأسئلة بعناية وهذا بعد قراءتها جيدا. هذه المعلومات ستستخدم لأغراض الدراسة فقط وشكرا على تعاونكم.

I- أجب على الأسئلة التالية :

*هل يوجد لدى بنككم مؤسسات صغيرة ومتوسطة من بين عملائه؟ نعم ☐ لا ☐

1-ما هي المعايير التي يستخدمها البنك BADR لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

.....

2-في اعتقادك، ما هي العوامل التي تدفع البنك إلى الانخراط في خدم ة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

.....

3-في رأيك، ما هي أهم العوامل التي تعيق اندماج البن ك مع هذا القطاع؟

.....

4-هل يوجد في بنككم قسم خاص للتعامل مع العملاء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

.....

5-هي أهم العوامل التي تؤخذ في الاعتبار من قبل البن ك عند اتخاذ قرار بشأن منح قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

.....

6-هل يطلب بنكك م ضمان مقابل منح القرو ض للمؤسسات الصغير ة والمتوسطة؟

.....

7-ما هي أنواع الضمانات التي عادةً تطلب مقابل منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

.....

...

8-خلال عملية تقييم الجدارة الائتمانية (solvabilité) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هل يقوم البنك بجمع أي معلومات أخرى؟ وكيف يتم ذلك؟

.....

9-هل بإمكانك توصيف كيف يتم اتخاذ قرار منح الائتمان (crédit)من قبل بنككم ؟

.....

10-بناءً على خبرتك ما هي أكثر العوامل التي تؤدي إلى رفض طلبات الاقراض المقدمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

.....

11-ما هي أنواع التمويل التي يقدمها بنككم لعملائه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

.....

12-من فضلك هل يمكنك تحديد العدد الكلي لطلبات الاقراض المقدمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وكم عدد الطلبات التي تم الموافقة عليها؟ (إذا لم تستطع إعطاء العدد الفعلي فيمكن اعطاؤه بالتقريب)

.....

13-من فضلك هل يمكنك تحديد المبلغ الكلي للقروض التي تم منحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ (يمكن إعطاء المبلغ بالتقريب).

.....

14-ما هو الوقت المستغرق في طلبات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة ؟

.....

15-هل تطلب بيانات مالية من كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للحصول على قرو ض؟ أم من البعض فقط؟

.....

16-هل الموافقة على طلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزية) أي هل انتم مستقلون في اتخاذ قرار الموافقة ام لا) القرار له علاقة بالبنك =المركزي) ؟

.....

II-ضع علامة(X)في الخانة المناسبة :

1-الجنس :

-ذكر ☐

-أنثى ☐

2 -السن :

-18-25 ☐

-26-35 سنة ☐

-36 -45 سنة ☐

-أكثر من 46 سنة ☐

-المستوى التعليمي:

-ابتدائي ☐

-متوسط ☐

-ثانوي ☐

-جامعي ☐

-ما بعد التدرج ☐

-أخرى(حدد). .....

-الوظيفة داخل البن ك الذ ي تعمل فيه:

..... .

5–سنوات العمل في الشركة :

-اقل من سنة ☐

-من سنة -سنتين ☐

-من سنتين -4 سنوات ☐

-أكثر من 4 سنوا ت ☐

الملحق رقم (02): نتائج برنامج MAXQDA 2020

فهرس المحتويات

1. النظرة الاستراتيجية 54

1.1 وجود قسم خاص للتعامل مع م ص و م..... 54

1.1.1 وجود قسم خاص من عدمه..... 54

2.1 معيقات اندماج البنك مع م ص و م..... 54

1.2.1 نقص التاهيل..... 54

2.2.1 عدم كفاية الضمانات..... 54

3.2 دوافع انخراط البنك في خدمة م ص م..... 55

1.3.1إنعاش الاقتصاد وتوفير مناصب شغل..... 55

2.3.1تحقيق استراتيجيات الحكومة..... 55

3.3.1 توفير الخدمات 55

4.3.1 الاستفادة من الابتكارات..... 55

5.3.1 الصورة والولاء..... 55

6.3.1مصادر الدخل..... 55

7.3.1 الاداء المالي..... 56

8.3.1حجم الاعمال 56

4.1 معايير تعريف م ص و م..... 56

1.4.1 النشاط التجاري..... 56

2.4.1 معيار الانتاج 56

3.4.1 الميزانية السنوية..... 56

4.4.1 رقم الاعمال..... 57

5.4.1 العمال..... 57

1. النظرة الاستراتيجية

1. 1وجود قسم خاص للتعامل مع م ص و م

1.1. 1وجود قسم خاص من عدمه

"نعم هنالك

قسم خاص في مصلحة القروض خاص بهذا الجانب".

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 15 - 15; 25/04/2023 13:24; Weight score: 0].

"نعم، هنالك قسم خاص في مصلحة القروض خاص بهذا الجانب"

[المدير العام للبنك 25/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 15 - 15; 13:24; Weight score: 0]

.2.1معيقات اندماج البنك مع م ص و م

1.2.1 نقص التاهيل

"عدم تأهيل الأشخاص الراغبين في انشاء المشروع"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 12 - 12; 25/04/2023 13:23; Weight score: 0]

2.2.1عدم كفاية الضمانات

"عدم وجود ضمانات كافية"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 13 - 13; 25/04/2023 13:23; Weight score: 0].

"عدم وجود ضمانات كافية، تعتبر الضمانات الأمنية من أهم متطلبات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن للبنك استرداد قيمة القرض في حالة عدم قدرة المقترض على سداد الديون .ومع ذلك، فإن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك الضمانات الكافية التي يطلبها البنك".

[المدير العام للبنك 25/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 13 - 13; 13:22; Weight score: 0]

3.1 دوافع انخراط البنك في خدمة مص م

1.3.1انعاش الاقتصاد وتوفير مناصب شغل

"من جهة أخرى كمتعامل اقتصادي رئيسي المساهمة في بعث الاقتصاد وانعاشه وكذا تحقيق مناصب الشغل"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 10 - 10; 25/04/2023 13:22; Weight score: 0]

2.3.1 تحقيق استراتيجيات الحكومة

"يجب على البنك باعتباره مؤسسة تابعة للدولة ان يحقق الأهداف المسطرة والاستراتيجيات العامة للحكومة من جهة،"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 10 - 10; 25/04/2023 13:21; Weight score: 0]

3.3.1 توفير الخدمات

"وتوفير الخدمات المصرفية الأكثر كفاءة"

[المدير العام للبنك 25/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 11 - 11; 13:19; Weight score: 0]

4.3.1 الاستفادة من الابتكارات

"يمكن للبنك أيضًا الاستفادة من الابتكارات والتقنيات الجديدة التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطبيقها في خدماتها المصرفية لتحسين تجربة العملاء"

[المدير العام للبنك 25/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 11 - 11; 13:19; Weight score: 0]

5.3.1 الصورة والولاء.

"كما يساعد دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين صورة البنك وزيادة الولاء للعملاء".

[المدير العام للبنك 25/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 10 - 10; 13:18; Weight score: 0]

6.3.1 مصادر الدخل

"وتنويع مصادر الدخل"

[المدير العام للبنك 25/04/2023 LIBER TY; Created by: 10 – 10; Position: ; 13:18; Weight score: 0]

7.3.1 الاداء المالي

"وتحسين الأداء المالي"

[المدير العام للبنك 25/04/2023 LIBER TY; Created by: 10 – 10; Position: ; 13:18; Weight score: 0]

8.3.1 حجم الاعمال

"منها زيادة حجم الأعمال"

[المدير العام للبنك 25/04/2023 LIBER TY; Created by: 10 – 10; Position: ; 13:17; Weight score: 0]

4.1 معايير تعريف م ص وم

1.4.1 النشاط التجاري

وفي بعض الأحيان نوعية النشاط التجاري كمعيار ثالث"

[رئيس مصلحة متابعة القروض ;LIBER TY Created by: 8 – 8; Position: ; 25/04/2023 13:16; Weight score: 0]

2.4.1 معيار الانتاج

"وفي بعض الأحيان على معيار الإنتاج"

[المدير العام للبنك 25/04/2023 LIBER TY; Created by: 8 – 8; Position: ; 13:14; Weight score: 0]

3.4.1 الميزانية السنوية.

"مجموع ميزانياتها السنوية"

[المدير العام للبنك 25/04/2023 LIBER TY; Created by: 8 – 8; Position: ; 13:14; Weight score: 0]

4.4.1 رقم الاعمال.

"و معيار رقم الاعمال"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Position: 8 - 8; Created by: LIBERTY; 25/04/2023 13:15; Weight score: 0]

"و معيار رقم الاعمال"

[المدير العام للبنك; Position: 8 - 8; Created by: LIBERTY; 25/04/2023 13:13; Weight score: 0]

5.4.1 العمال

"عدد العمال"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Position: 8 - 8; Created by: LIBERTY; 25/04/2023 13:15; Weight score: 0]

"حيث يعتمد البنك على معيار مهم لتحديد نوعية المؤسسة، وهو معيار العمال"

[المدير العام للبنك; Position: 8 - 8; Created by: LIBERTY; 25/04/2023 13:13; Weight score: 0]

.2تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....60
1.2 .استقلالية القرار.....60
1.1.2 تاثير البنك المركزي 60
2.1.2نعم..... 60
.2.2طلب بيانات مالية من الكل او البعض.....60
1.2.2الاستثناء..... 60
.2.2.2نعم..... 61
3.2الوقت المستغرق.....61
4.2المبلغ الكلي للقروض.....61
5.2العدد الكلي لطلبات الاقراض والتي تمت الموافقة عليها.....62
6.2انواع التمويل المقدمة من طرف البنك.....62
1.6.2 قروض لتمويل التجارة الخارجية 62
2.6.2قروض الاستغلال 62
3.6.2قروض الاستثمار 63
7.2 العوامل المؤدية لرفض طلبات الإقراض.....63
1.7.2 تغيير المورد 63
2.7.2عدم توفير المعلومات 63
3.7.2عدم اتمام الملفات 63
8.2 منح الائتمان.....63
1.8.2 ارسال الملف 63
2.8.2قرار اولي 64
3.8.2موافقة اللجنة..... 64

4.8.2الدراسة الاقتصادية..... 64
9.2 معلومات اخرى عند تقييم الجدارة الائتمانية.....64
1.9.2نسبة رقم الاعمال 64
2.9.2شبكة تقييم المخاطر..... 65
3.9.2جدوى المشروع..... 65
4.9.2الوضعية المالية 65
10.2 انواع الضمانات.....65
1.10.2 تامين المعدات 65
2.10.2رهن العقار 65
11.2طلب الضمان من عدمه.....66
1.11.2 نعم..... 66
12.2 العوامل المؤثرة على منح القروض ل م ص و م.....66
1.12.2 ملف المقاول..... 66
2.12.2الاداء..... 66
3.12.2 الاستثمارات..... 66
4.12.2 الضمانات 66
5.12.2 الصحة المالية 66

.2تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 .استقلالية القرار

1.1.2تاثير البنك المركزي

"لكن يمكن أن يؤثر قرار البنك المركزي بشأن الموافقة على طلبات القروض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إذا تم رفض الطلب، فقد يؤدي ذلك إلى تعطيل نشاط المؤسسة وتدهور الوضع المالي لها".

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 47 - 47; 13:08; Weight score: 0]

"ومن ناحية أخرى، إذا تمت الموافقة على الطلب، فقد يساعد ذلك المؤسسة على تحسين الوضع المالي وتحقيق النمو الاقتصادي".

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 48 - 48; 13:08; Weight score: 0]

.2.1.2نعم

"عملية منح القرض قرار مستقل بالبنك".

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 41 - 41; 26/04/2023 13:05; Weight score: 0]

"عملية منح القرض قرار مستقل بالبنك"

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 46 - 46; 13:05; Weight score: 0]

.2.2طلب بيانات مالية من الكل او البعض

1.2.2 الاستثناء

"باستثناء الشركات الممولة بموجب أنظمة المساعدة".(ANADE)

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 44 - 44; 13:04; Weight score: 0]

.2.2.2نعم

"نعم من كل المؤسسات، هذه من متطلبات الملف".(obligation)

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 39 - 39; 26/04/2023 13:04; Weight score: 0]

"نعم من كل المؤسسات، هذه من متطلبات الملف"(obligation)

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 44 - 44; 13:04; Weight score: 0]

3.2الوقت المستغرق

"لا تتعدى20 يوم".

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 37 - 37; 26/04/2023 13:02; Weight score: 0]

"من 15 يوم الى20 يوم".

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 42 - 42; 13:02; Weight score: 0]

4.2 .المبلغ الكلي للقروض

"مند 2018 الى غاية 2022 تم تحديد المبلغ 733.224.662.45 دج بالنسبة للمديرية الجهوية للبنك في عين تموشنت التي تضم 5 وكالات) بني صاف، المالح، حمام بوحجر، العامرية، وتموشنت".(

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 35 - 35; 26/04/2023 13:01; Weight score: 0]

"تم تحديد المبلغ في سنة 2021 ب 928.465.472.20 دج"

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 39 - 39; 13:01; Weight score: 0]

"تم تحديد المبلغ في سنة 2022 ب1.461.097197192.31دج"

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 40 - 40; 13:01; Weight score: 0]

5.2العدد الكلي لطلبات الاقراض والتي تمت الموافقة عليها

"الملفات المقدمة منذ 2018 الى غاية 2022 هي 488 ملف تم الموافقة على 231 ملف على مستوى ولاية عين تموشنت"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 33 - 33; 26/04/2023 13:00; Weight score: 0]

"الملفات المقدمة في سنة 2021 هي"676

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 36 - 36; 12:59; Weight score: 0]

"الملفات المقدمة في سنة 2022 هي"690

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 37 - 37; 13:00; Weight score: 0]

6.2 انواع التمويل المقدمة من طرف البنك

1.6.2 قروض لتمويل التجارة الخارجية

-"قروض لتمويل التجارة الخارجية".

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 34 - 34; 12:56; Weight score: 0]

.2.6.2قروض الاستغلال

"وكذي مرافقته طوال فترة الاستغلال وكل ما يرغب في ذلك بقروض استغلال مرافقته في حالة عجز في السيولة".

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 31 - 31; 26/04/2023 12:58; Weight score: 0].

-"قروض الاستغلال".

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 33 - 33; 12:56; Weight score: 0]

3.6.2 قروض الاستثمار

تمويل الاستثمار في حالة انشاء او توسيع"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 31 - 31; 26/04/2023 12:57; Weight score: 0]

قروض الاستثمار"

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 32 - 32; 12:56; Weight score: 0]

7.2 العوامل المؤدية لرفض طلبات الاقراض

1.7.2 تغيير المورد

-"تغيير المورد عند منح الشيك".

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 29 - 29; 26/04/2023 12:53; Weight score: 0]

.2.7.2عدم توفير المعلومات

-"عدم توفير معلومات شفافة وموثوقة حول الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة"

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 30 - 30; 12:52; Weight score: 0]

3.7.2 عدم اتمام الملفات.

-"عدم إتمام الملف الخاص بالقرض) الملف الضريبي، و ملف صندوق الضمان الاجتماعي".(

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBER TY; Position: 28 - 28; 26/04/2023 12:52; Weight score: 0]

-"عدم إتمام الملف الخاص بالقرض) الملف الضريبي، و ملف صندوق الضمان الاجتماعي".(

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBER TY; Position: 29 - 29; 12:51; Weight score: 0]

8.2 منح الائتمان

1.8.2 ارسال الملف

"ثم يبعث الملف للمديرية الجهوية من اجل اجتماع دوري لأتخاد قرار منح القرض".

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBERTY; Position: 26 - 26; 26/04/2023 12:49; Weight score: 0]

2.8.2.قرار اولي

"هنالك قرار اولي يقوم به المكلف بالقروض لدى الوكالة،"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBERTY; Position: 26 - 26; 26/04/2023 12:49; Weight score: 0]

3.8.2 موافقة اللجنة

"وموافقة لجنة الائتمان بالبنك".

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBERTY; Position: 27 - 27; 12:48; Weight score: 0]

4.8.2 الدراسة الاقتصادية

"يتم اتخاد قرار منح القرض بعد الدراسة الفنية الاقتصادية للمؤسسة،"

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Created by: LIBERTY; Position: 27 - 27; 12:48; Weight score: 0]

9.2معلومات اخرى عند تقييم الجدارة الائتمانية

1.9.2نسبة رقم الاعمال

"ونسبة رقم الاعمال الذي يمر عبر حسابه البنكي"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Created by: LIBERTY; Position: 24 - 24; 26/04/2023 12:45; Weight score: 0]

2.9.2.شبكة تقييم المخاطر

"بالإضافة الى وضع شبكة تقييم المخاطر) خطر القرض، خطر السوق، خطر السيولة، خطر الفائدة"(

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Position: 24 - 24; Created by: LIBERTY; 26/04/2023 12:44; Weight score: 0]

3.9.2 جدوى المشروع

"دراسة جدوى المشروع")

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Position: 24 - 24; Created by: LIBERTY; 26/04/2023 12:44; Weight score: 0]

4.9.2 الوضعية المالية

"يقوم البنك بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال حساب النسب المالية وكذا الاطلاع على الميزانية العمومية لغرض التحليل المالي"

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Position: 25 - 25; Created by: LIBERTY; 12:43; Weight score: 0]

10.2 انواع الضمانات

1.10.2 تامين المعدات

تامين المعدات لصالح البنك"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Position: 22 - 22; Created by: LIBERTY; 26/04/2023 12:41; Weight score: 0]

"تامين المعدات لصالح البنك"

[المدير العام للبنك 26/04/2023; Position: 23 - 23; Created by: LIBERTY; 12:42; Weight score: 0]

.2.10.2رهن العقار

"رهن العقار"

[رئيس مصلحة متابعة القروض; Position: 21 - 21; Created by: LIBERTY; 26/04/2023 12:41; Weight score: 0]

"رهن العقار"

[المدير العام للبنك 26/04/2023 LIBERTY; Created by: Position: 22 - 22; 12:42; Weight score: 0]

11.2 طلب الضمان من عدمه

1.11.2 نعم

"نعم يطلب ضمان"

[رئيس مصلحة متابعة القروض LIBERTY; Created by: Position: 19 - 19; 26/04/2023 12:40; Weight score: 0].

"نعم، يطلب ضمان"

[المدير العام للبنك 26/04/2023 LIBERTY; Created by: Position: 20 - 20; 12:40; Weight score: 0]

12.2 العوامل المؤثرة على منح القروض ل م ص و م

1.12.2 ملف المقاول

"دراسة ملف المقاول، حيث يتحصل على شهادة تأهيل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للاستفادة من القرض وكذا دراسة جدوى المشروع في المنطقة".faisabilité du projet

[رئيس مصلحة متابعة القروض LIBERTY; Created by: Position: 17 - 17; 26/04/2023 12:38; Weight score: 0]

2.12.2 الاداء

"والأداء السابق للمشروعات التي تمت المنحة لها"

[المدير العام للبنك 26/04/2023 LIBERTY; Created by: Position: 18 - 18; 12:36; Weight score: 0]

3.12.2 الاستثمارات

"الاستثمارات السابقة التي تمت"

[المدير العام للبنك 26/04/2023 LIBERTY; Created by: Position: 18 - 18; 12:35; Weight score: 0]

4.12.2الضمانات

"الحصول على ضمانات الكافية،"

[المدير العام للبنك 26/04/2023 LIBER TY; Created by: 18 - 18; Position: ; 12:35; Weight score: 0]

الملحق رقم (03): احصائات القروض المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للملفات والطلبات المقدمة

2022		2021		2020		2019		2018		السنوات
مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	
14 479 880,00	4	111 345 156,50	33	80 029 587,93	20	138 388 293,00	36	177 987 841,99	54	ANSEJ
2 493 687,56	4	13 714 656,43	22	5 000 725,08	8	12 067 287,19	18	36 199 265,00	54	ANGEM
8 059 018,00	2	562 309 398,55	37	137 586 036,03	30	138 340 681,76	50	180 936 480,10	43	CNAC
383 053 102,67	73									ANADE
408 075 680,23	**83**	**287 369 211,48**	**92**	**223 166 269,04**	**58**	**288 796 261,95**	**104**	**395 123 587,09**	**151**	المجموع

القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة و المتوسطة

2022		2021		2020		2019		2018		السنوات
مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	مبلغ	عدد	
6 773 106,00	2	34 615 905,62	9	55 231 483,91	13	98 803 449,18	26	56 445 076,99	15	ANSEJ
691 015,75	1	10 109 211,23	16	2 029 441,17	3	7 978 882,19	12	25 538 172,00	38	ANGEM
8 059 018,00	2	88 972 359,42	21	61 350 787,11	13	108 479 715,60	23	113 099 001,10	26	CNAC
55 067 037,16	11									ANADE
70 581 176,91	**16**	**133 717 476,27**	**46**	**118 611 712,21**	**29**	**215 262 046,97**	**61**	**195 082 250,09**	**79**	المجموع